الخلافة الفاطميّة قُبَيل الغزو الصليبيّ

عبد الكريم الشيحاويّ*

أوّلًا - الحالة السياسيّة وأزمة الخلافة

شهدت مصر الفاطميّة منذ منتصف القرن الخامس الهجريّ والحادي عشر الميلاديّ تغيّرات حادّة طالت، في العمق والامتداد، مختلف جوانب الحياة العامّة. ففي المستوى السياسيّ أخذت تتبلور ملامح بنية سلطويّة جديدة تحوّل فيها مركز القرار السياسيّ إلى مواقع إداريّة كانت فيما مضى مجرّد أدوات تنفيذيّة. ولم يعد الخليفة الحاكم الأعلى في البلاد، وإن بقي يُنظَر إليه بصفته رمزًا دينيًّا تستمدّ منه السلطة السياسيّة شرعيّتها واستمراريّتها، كما هو الحال تمامًا مع الخلافة العبّاسيّة في بغداد. ويمكن النظر إلى مدّة خلافة المستنصر بالله (٤٢٧-٤٨٧هـ/١٠٣٥-١٠٩٤م) على أنّها مرحلة انتقاليّة بين عصرين متمايزين، الأوّل منهما يمتدّ من دخول جيش المعزّ لدين الله (٣٤١-٣٦٥هـ/٩٥٢-٩٧٥م) بقيادة جوهر الصقليّ[1] مصر سنة ٣٥٨هـ/٩٦٨م، وحتّى وفاة الظاهر بالله

(*) كان المغفور له عبد الكريم الشيحاويّ، أستاذ التاريخ في ثانويّات دمشق، يعدّ أطروحة للماجستير بعنوان الخلافة الفاطميّة والحروب الصليبيّة (١٠٩٦-١١٧١م) لمّا وافته المنيّة باكرًا في غاية آب ١٩٩٥. والمقال التالي هو الفصل الأوّل من رسالته التي لم يُتح له إكمالها، رحمه الله.

(١) هو جوهر الصقليّ الروميّ الكاتب مولى المعزّ لدين الله. أُنظر: المقريزيّ، المقفّى ٣: ٨٣-٩٥.

(٤١١-٤٢٧هـ/ ١٠٢٠-١٠٣٥م)، ويدعى عصر الخلفاء؛ ويبدأ الثاني مع دخول بدر الجماليّ[٢] القاهرة عام ٤٦٦هـ/ ١٠٧٣م ليستمرّ حتّى نهاية الدولة الفاطميّة على أيدي الأيّوبيّين عام ٥٦٧هـ/ ١١٧١م ويدعى عصر الوزراء.

١ - المستنصر باللّه: ٤٢٧-٤٨٧هـ / ١٠٣٦-١٠٩٤م

والواقع أنّه لم يتح للمستنصر القيام بوظائفه السياسيّة التي مارسها أسلافه بقدر كبير من الحرّيّة. فقد وصله الخلافة وهو في سنّ السابعة. وقام بأعباء الدولة وزير كفء هو أبو القاسم الجرجرائيّ[٣] الذي أفلح، رغم تدخّل أمّ الخليفة المستنصر وحسد الطامعين من رجال البلاط، في تنفيذ سياسة متوازنة حقّقت الاستقرار الداخليّ ووطّدت الأمن وشجّعت التجارة الخارجيّة كما وسّعت نفوذ مصر وسُمعتها في الخارج.

بيد أنّ وفاة الجرجرائيّ في رمضان سنة ٤٣٦هـ/آذار ١٠٤٥م عقبها سلسلة من الأحداث التي ساهمت في إضعاف الدولة الفاطميّة، وإغراقها في أزمة مستعصية. ولعلّه من قبيل المصادفات الطريفة أن يوجد في عصر واحد خليفتان يمثّل كلّ منهما المشروع المضادّ للآخر، وقد تشابهت ظروفهما إلى حدّ عجيب، وهما المستنصر الفاطميّ الذي امتدّت خلافته ستّين عامًا (٤٢٧-٤٨٧هـ/ ١٠٣٦-١٠٩٤م)، والقائم العبّاسيّ الذي بقي خليفة خمسة وأربعين عامًا (٤٢٢-٤٦٧هـ/ ١٠٣١-١٠٧٥م). فبالإضافة إلى طول فترة خلافة الرجلين، فإنّهما تعرّضا لمحن وأهوال[٤] جعلت من سلطة الخلافة مقولة نظريّة ليس لها معادل على أرض الواقع، ووضعت شخص الخليفة أمام تحدّيات مسّت هيبته وكرامته الشخصيّة. وعدا عن أنّ

---

(٢) بدر الجماليّ أبو النجم أمير الجيوش (٤٠٥-٤٨٧هـ). المقريزيّ، المقفّى ٢: ٣٩٤-٤٠٢؛ ابن خلّكان، الوفيات ٢: ٤٤٨-٤٥٠.

(٣) عليّ بن أحمد الجرجرائيّ (٤١٨-٤٣٦هـ)، وزر للظاهر والمستنصر. ابن الصيرفيّ، الإشارة: ٦٨-٧٠.

(٤) أنظر تفاصيل عن معاناة الخليفتين: إبن القلانسيّ، ذيل، ٨٣-٨٤؛ أبو المحاسن، النجوم الزاهرة ٥: ٩٨ وما بعدها.

كلاهما حقّق كسبًا على حساب الآخر عبر تمرّد داخليّ، حيث خطب للمستنصر في العراق سنة ٤٥٠هـ/١٠٥٨م، وللقائم في مصر سنة ٤٦١هـ/١٠٦٨م، فإنّ العنصر التركيّ مثّل في ما يخصّهما القوّة التي قدّر لها أن تتحكّم في مسار تاريخ دولتيهما، لكنّ الفارق أنّ الأتراك في الشرق شكّلوا كيانًا سياسيًّا مستقلًّا أفادت منه الخلافة العبّاسيّة رغم تسلّطه وجبروته تجاهها، فقد أمّن لها توسّعًا سياسيًّا ومذهبيًّا في أنحاء عديدة من العالم الإسلاميّ، كما تصدّى لخصومها وفي عدادهم الخلافة الفاطميّة، في حين تسبّب أتراك مصر، الذين حافظوا على طابعهم المتّسم بالتمرّد والاتّزان والاستعداد لإثارة الشغب والعصيان على كلّ سلطة، بإنهاك الدولة الفاطميّة واستنزاف قواها وبالتالي بتحطيمها.

تسلّم الوزارة في مصر صدقة بن يوسف الفلاحي[٥]، بناء على وصيّة الجرجرائيّ، لكنّه سرعان ما خضع لنفوذ مستشار والدة الخليفة المستنصر، أبي سعد التستريّ[٦] الخبير في شؤون التجارة والسياسة. لكنّ الفلاحيّ أفلح في التخلّص من التستريّ حين ألّب عليه الأتراك بحجّة أنّه تسبّب بتخفيض مرتّباتهم وزيادة مخصّصات المغاربة فهاجموه ومزّقوه إربًا[٧].

غير أنّ مقتل التستريّ عقّد الموقف، وتعرّض الفلاحيّ لحملة عدائيّة مركّزة شاركت فيها أمّ الخليفة والطامعون بالوزارة، أسفرت عن القبض على الوزير وإيداعه خزانة البنود[٨] سنة ٤٣٩ ثمّ مقتله في العام التالي[٩].

---

(٥) أبو منصور صدقة بن يوسف الفلاحيّ، تسلّم الوزارة سنة ٤٣٦ لكنّه اعتقل ثمّ قتل سنة ٤٣٩. ابن الصيرفيّ، الإشارة: ٧٠-٧٢؛ ابن ميسّر، أخبار: ص ٣.

(٦) أبو سعد إبراهيم بن سهل، تولّى ديوان أمّ المستنصر، قتل سنة ٤٣٩هـ. ابن ميسّر، أخبار: ص ٣؛ أبو المحاسن، النجوم ٥: ١٩.

(٧) ابن ميسّر، أخبار: ٤؛ أبو المحاسن، النجوم ٥: ١٩.

(٨) كانت إحدى خزائن القصر ثمّ تحوّلت إلى سجن. المقريزيّ، خطط ٢: ٢٧٨-٢٧٩.

(٩) ابن ميسّر، أخبار: ٥؛ ويجعلها ابن الصيرفيّ سنة ٤٣٩. الإشارة: ٧٢.

وفي العام ٤٤٢هـ/ ١٠٥٠م توصّل اليازوريّ[١٠] إلى الوزارة بعد أن شقّ طريقه إليها وسط أجواء مشحونة بالتآمر والكيد بين كبار رجال الدولة والحاشية، وبعد أن وطّد موقعه لدى والدة المستنصر، إذ اتّخذته مستشارًا لها عوضًا عن التستريّ. كما تغلّب اليازوريّ على مساعي سلفه الجرجرائيّ الأصغر[١١] الهادفة إلى إقصائه والتخلّص منه بإسناد منصب القضاء إليه سنة ٤٤١هـ/١٠٤٩م، حين جمع ولأوّل مرّة أهمّ المناصب الرسميّة وهي الوزارة والقضاء والدعوة، فضلًا عن رئاسة ديوان أمّ المستنصر الذي كان ينظر إليه كأحد المناصب المهمّة لأنّ «كلّ مَن كان في الدولة من وزير وأمير وغيرهما محتاج إليه»[١٢].

إتّسمت مدّة السنوات الثماني التي قضاها اليازوريّ في الوزارة ٤٤٢-٤٥٠هـ/ ١٠٥٠-١٠٥٨م بنشاط عسكريّ وسياسيّ. ورغم أنّه كان وزير تنفيذ حيث الخليفة هو صاحب السلطة العُليا، فقد تمكّن من إقناع المستنصر بانتهاج سياسة خارجيّة ديناميّة تنطوي على حنكة وذكاء. فهو، كي يواجه تمرّد حاكم إفريقية المعزّ بن باديس، كلّف أميرًا بارزًا هو مكين الدولة بن ملهم بتحقيق مصالحة بين القبيلتين المتناصرتين زغبة ورياح العامّ ٤٤٣، وحثّهما على غزو إفريقية. وسرعان ما اندفعت القبيلتان واجتاحتا القيروان بعد أن فرّ ابن باديس إلى مدينة المهدية، لكنّه صمّم على قطع صلاته نهائيًا بالدعوة والدولة الفاطميّتين[١٣].

وفي العام نفسه تصدّت القوّات الفاطميّة لعصيان قبائل بني قرّة والطليحيّين في منطقة البحيرة، وكانوا ألحّوا في المطالبة بمقرّراتهم السنويّة، وحين امتنع اليازوريّ عن دفعها لهم، حاصروا والي الإسكندريّة

---

(١٠) الحسين بن عليّ أبو محمّد اليازوريّ، ت ٤٥٠هـ. المقريزيّ، المقفّى ٣: ٣٦٦-٤٠٧.

(١١) أبو البركات بن أحمد، وهو ابن أخي الوزير الجرجرائيّ. إبن الصيرفيّ، الإشارة: ٧٢-٧٣.

(١٢) المقريزيّ، المقفّى: ٣: ٣٧٣.

(١٣) إبن ميسّر، أخبار: ١٢؛ ابن الصيرفيّ، الإشارة: ٧٧.

الذي استنجد بالعاصمة، فأرسلت له قوّات تمكّنت من البطش بالثائرين وإيقاع الهزيمة بهم، ففرّوا إلى برقة ولم يعد لهم وجود في البحيرة حيث تمّ توطين بني سنبس الطائيّين مكانهم(١٤).

أمّا صِقلّيّة فقد أقنع اليازوريّ المستنصر بضرورة إخراج الكلبيّين من الجزيرة، ربّما لقناعته بأنّهم لم يعودوا قادرين على ضبط الأمور فيها سيّما وأنّ الزمريّين كانوا يعملون لاستقلال الجزيرة عن الفاطميّين(١٥). وبالفعل تمّ تعيين والٍ جديد هو صمصام الدولة بعد لؤلؤ. وفي الوقت نفسه تمّ توطيد العلاقة مع حكّام اليمن الصليحيّين، واستمرّ عليّ بن محمّد الصليحيّ في إرسال النجوى وتقديم الطاعة للقاهرة(١٦).

وشهدت العلاقات الفاطميّة البيزنطيّة بعض التحسّن في هذه الآونة، فالمعاهدة التي عقدت بإشراف أرملة الظاهر مع الأمبراطور ميخائيل الرابع Michael IV Paphlagoni عام ٤٢٩هـ/١٠٣٨م جدّدت عام ٤٣٩هـ/ ١٠٤٨م بعد أن أخفق البيزنطيّون في مساعيهم لانتزاع جزيرة صقلّيّة من الفاطميّين في أثناء الغزوات التي قادها مياكيس Miniakès في الفترة ٤٣٠-٤٣٢هـ/١٠٣٨-١٠٤٠م. وكبادرة حسن نيّة بعث الأمبراطور البيزنطيّ عام ٤٣٥هـ/١٠٤٣م رسول العبّاسيّين إلى المعزّ بن باديس حاكم إفريقية أسيرًا إلى مصر بعد أن قبضت عليه السلطات البيزنطيّة وهو يحمل الخلع والتشاريف بمناسبة إقامة الخطبة للعبّاسيّين في إفريقية(١٧). لكنّ هذا الإجراء لم يمنع ابن باديس من تنفيذ خطوته رسميًّا عام ٤٤٣هـ/ ١٠٥١م(١٨). على أنّ البيزنطيّين الذين تعهّدوا بتزويد مصر بالقمح، حيث بعث قسطنطين الرابع عام ٤٤٦هـ/١٠٥٤م بكمّيّات من الغلال بالفعل،

---

(١٤) ابن ميسّر، أخبار: ١٢؛ المقريزيّ، المقفّى ٣: ٣٧٨-٣٨١.

(١٥) المقريزيّ، المقفّى ٣: ٣٨٣؛ أبو المحاسن، النجوم ٥: ٥٠.

(١٦) النجوى هي ما يشبه الزكاة يقدّمها المؤمنون بالدعوة. ابن الطوير، نزهة المقلتين: ١١١.

(١٧) ابن ميسّر، أخبار: ١٢؛ المقريزيّ، إتّعاظ ٢: ٢١٤ - ٢٢٤.

(١٨) ابن ميسّر، أخبار: ١١-١٢؛ المقريزيّ، المقفّى ٣: ٣٧٨.

عادوا فأوقفوا إرساليّات القمح في فترة حكم الأمبراطورة تيودورا التي وضعت شروطًا سياسيّة وطلبت أن يتعهّد المستنصر بتقديم الدعم العسكريّ لها إذا ما تعرّض حكمها للمخاطر، بيد أنّ الخليفة الفاطميّ رفض هذا الطلب. وقد أفاد السلاجقة من هذه الفرصة وبادروا إلى إرسال وفد إلى القسطنطينيّة تمكّن من توقيع معاهدة لصالح الخلافة العبّاسيّة، أقيمت بموجبها الخطبة للقائم العبّاسيّ في جامع القسطنطينيّة[١٩]. ومن المؤكّد أنّ الحكومة المصريّة احتفظت لنفسها بشبكة من المخبرين في العاصمة البيزنطيّة لنقل المعلومات وإرسال التقارير على وجه السرعة عن أوضاع الدولة البيزنطيّة ونواياها السياسيّة والعسكريّة، وحالما وصلت الأخبار بقرار بيزنطية إيقاف إرساليّات القمح إلى مصر، وجّه المستنصر جيشًا بقيادة مكين الدولة الحسن بن عليّ بن ملهم «ونودي في بلاد الشام بالغزو إلى بلاد الروم»[٢٠] وقد حاصر ابن ملهم اللاذقيّة. وحين وردته قوّات إضافيّة في فرقتين الأولى بقيادة الأمير السعيد ليث الدولة، والأخرى بقيادة الأمير حفّاظ بن فاتك موفّق الدولة، زحف شمالًا وبلغ إنطاكية، غير أنّه اكتفى بإيقاع الأضرار في أعمالها، ثمّ عاد واستولى على حصن قسطيون قرب أفامية، واصطدم مع البيزنطيّين في عدّة مواقع، فأرسلت الإمبراطورة قوّة مؤلّفة من ثمانين قطعة بحريّة اشتبكت مع القوّات الفاطميّة، وتمكّنت في إحدى المعارك من أسر ابن ملهم وعدد من الأمراء البارزين[٢١].

بعث المستنصر القاضي أبا عبدالله القضاعيّ إلى القسطنطينيّة عام ٤٤٧هـ/١٠٥٧م للبحث في العلاقات الفاطميّة البيزنطيّة، لكنّ القضاعيّ أبلغ الخليفة الفاطميّ باستقبال البيزنطيّين رسول طغرلبك السلجوقيّ والسماح له بإقامة الخطبة للخليفة العبّاسيّ في جامع القسطنطينيّة، ممّا دفع المستنصر إلى إغلاق كنيسة القيامة في القدس وعدد آخر من كنائس مصر

(١٩) المقريزيّ، الخطط ٢: ١٢٧؛ ابن ميسّر، أخبار: ١٤.
(٢٠) المقريزيّ، المقفّى ٣: ٣٨٨؛ ابن ميسّر، أخبار: ١٣.
(٢١) ابن ميسّر، أخبار: ١٤؛ المقريزيّ، الخطط ٢: ١٢٧.

والشام وشدّد من إجراءات دفع الجزية المفروضة على النصارى[٢٢].

ولعلّ من أبرز الأحداث السياسيّة في منتصف القرن الخامس/ الحادي عشر، الانقلاب الذي قاده البساسيريّ في بغداد ضدّ الخليفة القائم ولصالح المستنصر الفاطميّ، وقد وضع البساسيريّ بغداد ومنابرها في إطار النفوذ الفاطميّ لمدّة عام تقريبًا ٤٥٠-٤٥١هـ/ ١٠٥٨-١٠٥٩م، فحقّق الفاطميّون بهذه الخطوة نصرًا معنويًّا كبيرًا[٢٣]. بيد أنّ تفاقم الأوضاع الداخليّة في مصر حال دون استثماره فعليًّا في إنجاز الهدف الفاطميّ البعيد، وهو الانفراد في قيادة العالم الإسلاميّ. وساعد تباطؤ الحكومة الفاطميّة في تمكين حركة البساسيريّ ودعمها المباشر إلى انهيارها أمام هجوم طغرلبك الذي دخل بغداد ظافرًا وأعاد الخليفة العبّاسيّ إلى عرشه، وما لبث أن قتل البساسيريّ نفسه[٢٤].

كان للدور الذي اضطلع به الوزير اليازوريّ نتائج متناقضة، فبالرغم من جهوده الحثيثة التي بذلها في إنجاح مهمّة الداعي مؤيّد الدين الشيرازيّ، وتزويده بالمال والسلاح منذ عام ٤٤٨هـ/١٠٥٦م، ممّا أثمر في نجاح حركة البساسيريّ، إلاّ أنّ تردّده في تطوير مسارها وحجبه الثقة عن قائدها فضلًا عن الداعي الفاطميّ نفسه، ساهما في فشل الحركة، وكان أن تكبّدت الخزينة أموالًا طائلة فغدت الدولة في حالة إفلاس، واعتبر اليازوريّ مسؤولًا عن هذه الإخفاقات وكان لا بدّ أن يدفع رأسه ثمنًا لخطيئة لم تكن في الواقع سوى عدم دقّته في حساب النتائج، على أنّ التهمة التي وجّهت لليازوريّ هي الخيانة العظمى بدعوى أنّه أجرى اتّصالات بطغرلبك السلجوقيّ[٢٥].

ارتدّت النتائج السلبيّة لهذا الإخفاق، بدون إبطاء، على الدولة

---

(٢٢) ابن ميسّر، أخبار: ١٤؛ المقريزيّ، إتّعاظ ٢: ٢٣٠.

(٢٣) حول البساسيريّ وحركته انظر: ابن الأثير، الكامل ٩: ٤٣٩ - ٤٤٤؛ ابن القلانسيّ، ذيل: ٨٧-٩٠؛ ابن خلّكان، وفيات: ١٩١؛ أبو المحاسن، النجوم ٥: ٤-١٢.

(٢٤) أنظر رأي ابن تغري برديّ في إخفاق حركة البساسيريّ، النجوم ٥: ٨-١٢.

(٢٥) ابن ميسّر، أخبار: ١٦.

الفاطميّة في مصر. فقد شجّع السلاجقة على شنّ حملة واسعة، هدفت في البداية إلى انتزاع الممتلكات الفاطميّة في بلاد الشام والحجاز، وما لبثت أن اتّجهت إلى مصر مباشرة[٢٦]. صحيح أنّ الحكم الفاطميّ في بلاد الشام لم يكن مستقرًّا منذ بداية الانتشار الفاطميّ فيها عام ٣٥٩هـ/ ٩٦٩م. إذ خرجت حلب عن طاعة الفاطميّين مرّات عديدة وتطلب استرجاعها جهدًا متواصلًا وصراعًا دائمًا مع القوى ذات النفوذ، سواء البيزنطيّون أم التحالفات القبليّة، أو العناصر المتمرّدة والطامعة في الاستقلال، لكنّها خرجت نهائيًّا عن نفوذ الفاطميّين عام ٤٦٢هـ/ ١٠٦٩م[٢٧]. ومع أنّ حكم الفاطميّين دمشقَ لم يتوطّد نهائيًّا بسبب حركات التمرّد والعصيان التي فجّرتها القوى المحلّيّة، وتأييد الخلافة العبّاسيّة والأتراك لهذه الحركات باستمرار، فضلًا عن سوء تدبير الولاة الفاطميّين وافتقارهم إلى الخبرة والحنكة، فإنّ المدينة بقيت حتّى عام ٤٦٨هـ/ ١٠٧٥م بأيدي الفاطميّين، وحتّى استولى عليها المغامر التركيّ أتسز بن أوق الخوارزميّ في هذا التاريخ[٢٨]. بيد أنّ فلسطين والساحل الشاميّ خضعا بالفعل للسلطة الفاطميّة رغم تعرّضهما بين الفينة والأخرى للغزو الخارجيّ المحدود من قبل الروم البيزنطيّين أو الأتراك السلاجقة. وشكّلت اللاذقيّة حدًّا بين البيزنطيّين والممتلكات الفاطميّة شرق المتوسّط[٢٩].

وهكذا نلاحظ أنّ الفتر التي أتينا على أحداثها شكّلت ذروة التوسّع الفاطميّ الخارجيّ، إذ كان يُخطب للخليفة المستنصر، مع بعض التفاوت الزمنيّ، في شمال إفريقية وصقلّيّة وبلاد الشام والعراق والحجاز واليمن وعمان، بل وتُشير بعض الأدلّة إلى وصول هذا المدّ حتّى الأندلس. هذا فضلًا عن إقامة الخطبة للمستنصر في القسطنطينيّة كتعبير عن التوسّع

(٢٦) إبن القلانسيّ، ذيل: ١٠٨-١١١؛ المقريزيّ، المقفّى ٢: ٣٩٩.
(٢٧) إبن القلانسيّ، ذيل: ٩٨-٩٩؛ إبن الأثير، الكامل ١٠: ٦٣ - ٦٤.
(٢٨) حول أوضاع دمشق في أثناء هذه الفترة انظر: إبن القلانسيّ، ذيل: ١٠٧-١٠٨.
(٢٩) المقريزيّ، المقفّى ٣: ٣٨٨؛ أبو المحاسن، النجوم ٥: ١٢٨.

والنفوذ الفاطميّين. وفي الفترة نفسها بدأت تبرز انعطافة تراجعيّة متواصلة أثّرت في الأوضاع الداخليّة وتأثّرت بها، وأسفرت في النهاية عن تقلّص امتداد النفوذ الفاطميّ الخارجيّ في حدود الساحل السوريّ واليمن.

مع مطلع النصف الثاني من القرن الخامس/الحادي عشر، أخذت الأوضاع الداخليّة في مصر بالتفاقم، فقد تفجّرت فيها أزمة شاملة على خلفيّة تردّي الأوضاع الاقتصاديّة. وكان المظهر السياسيّ للأزمة عنيفًا ومنذرًا بالمخاطر. فمن الناحية الإداريّة شهدت مصر خلال اثنتي عشرة سنة ٤٥٤-٤٦٦هـ/١٠٦٢-١٠٧٣م ظاهرة نادرة في تاريخ الدول، فقد تعاقب على كرسيّ الوزارة أكثر من خمسين وزيرًا، حتّى إنّ بعض الوزراء لم تتعدَّ ولايته شهرًا أو حتّى أيّامًا[٣٠]. ويلاحظ المقريزيّ أنّ سبب هذا التخبّط يعود إلى كثرة الوشايات في البلاط، وتدخّل كبار رجال الدولة، ووقوع الخليفة تحت تأثير حاشيته.

٢ - تمرّد الأتراك

غير أنّ أخطر التحدّيات التي واجهها الخليفة كانت في تمرّد القادة العسكريّين، وخاصّة الأتراك. ومع أنّ ناصر الدولة بن حمدان هو الذي تزعّم التمرّد، فإنّ وجوده في المقدّمة لم يكن سوى تعبير عن توافق في المصالح. فابن حمدان الذي عرف بميله إلى المغامرة وطموحه في امتلاك السلطة، رأى في الأتراك قوّة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق أهدافه، وشعر الأتراك من جانبهم بحاجتهم إلى شخصيّة بارزة توحّد جهودهم وقادرة على الوقوف في وجه الخليفة والسودان والمغاربة[٣١]. وسوف نلاحظ أنّه بمجرّد ما افتقد المتحالفون هذا المبرّر أداروا لبعضهم بعضًا ظهر المجنّ، وشرعوا في تصفية حساباتهم. وحين أحسّ الأتراك بزايد نفوذ ابن حمدان وسطوته الشخصيّة، بادروا إلى التخلّص منه واجتثاث جذور أسرته في مصر[٣٢].

---

(٣٠) ابن الصيرفيّ، الإشارة: ٦٩-٩٩؛ ابن ميسّر، أخبار: ٢٢-٣٠، ٥٥-٥٦.
(٣١) ابن ميسّر، أخبار: ٣٢؛ أبو المحاسن، النجوم ٥: ١٣.
(٣٢) ابن ميسّر، أخبار: ٣٩؛ أبو المحاسن، النجوم ٥: ٨٨-٨٩.

لقد اشتعلت المعارك بين الأتراك والسودان على خلفيّة ازدواجيّة السلطة وتنافس القوّتين بعد تقلّص دور المغاربة ونفوذهم، خاصّة في العاصمة. وتزايد عدد السودان الذي بلغ أكثر من خمسين ألفًا وفق بعض المصادر[٣٣]. والأهمّ من كلّ ذلك الأزمة الاقتصاديّة الخانقة التي لاحت في الأفق منذ عام ٤٤٦هـ/ ١٠٥٤ حيث عرفت مصر موجة غلاء ترافقت مع انتشار الأمراض والأوبئة. على أنّ أولى الاشتباكات الدمويّة بين الطرفين وقعت عام ٤٥٤هـ/ ١٠٦٢م في معركة كوم شريك[٣٤] التي أسفرت عن هزيمة السودان. لكنّ أمّ المستنصر بادرت إلى دعمهم بكلّ الوسائل الماديّة والمعنويّة، وتجدّدت المعارك في العاصمة وكان أعنفها تلك التي وقعت عام ٤٥٩هـ/ ١٠٦٦م واستمرّت عدّة أيّام، لكنّ الأتراك تمكّنوا بقيادة ابن حمدان من دحر السودان وإجبارهم على الفرار، وطاردوهم حتّى الإسكندريّة. وفي عام ٤٦٠هـ/ ١٠٦٧م تردّدت الأنباء بوجود تجمّعات للعبيد في الصعيد، فاتّجه ابن حمدان لقتالهم ونجح في تشتيت شملهم، كما تتبّع الأتراك السودان في الإسكندريّة وكسروا شوكتهم. وبذلك أصبح الأتراك القوّة المسيطرة بالفعل على البلاد وقد كشفوا عن نواياهم بأن بدأوا في الإلحاح لزيادة مخصّصاتهم الماليّة[٣٥].

والواقع أنّ الصراع بين الأتراك والعبيد لم يؤدِّ إلى خلق الفوضى واضمحلال سلطة الدولة، وفقدان الأمن والاستقرار وحسب، بل تطوّر إلى مواجهة بين الأتراك والخليفة نفسه حالما أحسّ هؤلاء بتنامي قوّتهم، وطمعوا في امتلاك ثروة البلاد. فناصر الدولة طالب المستنصر بزيادة مرتّبات الأتراك لتبلغ حوالي نصف مليون دينار، بينما لم تتجاوز فيما مضى الثلاثين ألفًا، مع علمهم، أي الأتراك، أنّ خزينة الدولة تعاني الإفلاس بسبب سوء الأوضاع الاقتصاديّة[٣٦]. وكان من الطبيعيّ عندئذ

---

(٣٣) ابن ميسّر، أخبار: ٣١.
(٣٤) ابن ميسّر، أخبار: ٢٥، وكوم شريك إحدى قرى محافظة البحيرة.
(٣٥) ابن ميسّر، أخبار: ٣٢؛ أبو المحاسن، النجوم ٥: ٧٤، ٨١.
(٣٦) ابن ميسّر، أخبار: ٣٢؛ المقريزيّ، خطط ٢: ١٢٨.

أن يبادر القادة الأتراك وزعيمهم ابن حمدان بالهجوم على القصر الخليفيّ، وكتنفيذ أكبر عمليّة نهب منظّمة وسافرة على امتداد ثلاث سنوات ٤٥٩-٤٦٢هـ/١٠٦٦-١٠٦٩م. فقد اقتحمت جموعهم قاعات القصر واستخرجت محتويات الخزائن من تحف ثمينة وأسلحة موشّاة بالذهب والفضّة، وثياب بالغة الإتقان، وأثاث فاخر[٣٧]. ولم يكتفوا بنبش «التربة المعزّيّة»[٣٨] واستخراج محتوياتها من المعادن الثمينة، بل لجأوا إلى نهب المكتبة[٣٩]، وتوزّع المهاجمون نفائس الكتب فيما بينهم، وجرى تقويم كلّ هذه الثروة بمبالغ متدنّية لا تفي بما هو مطلوب. وتبالغ المصادر التاريخيّة في وصف حال الخليفة المستنصر بعد هذه الأحداث فتصوّره على نحو يستحقّ العطف والرثاء: «فوجدوه وقد ذهب سائر ما كان يعهده من أبّهة الخلافة حتّى جلس على حصير»[٤٠].

على أنّ ناصر الدولة أقدم على خطوة أكثر خطورة، فهو، إضافة إلى المعاملة الفظّة والمهينة التي خصّ بها الخليفة غداة سيطر على القاهرة عام ٤٥٩هـ/١٠٦١م، فقد راسل السلطان السلجوقيّ ألب أرسلان سنة ٤٦٢هـ/١٠٦٩م عارضًا عليه تسليمه مصر، ثمّ أقام الخطبة للقائم العبّاسيّ في الإسكندريّة ومدن الوجه البحريّ بنيّة القضاء النهائيّ على الدولة الفاطميّة[٤١].

بعد تخلّص الأتراك من ابن حمدان، تابعوا سياسة الابتزاز والتضييق على العاصمة وقد برز بينهم قائدان هما ألدكز وبلدكوش. ونجم عن تلك السياسة فقدان الأمن وانتشار اللصوصيّة وقطع الطرق. وغدت أجهزة الدولة مشلولة، فالوزراء ورؤساء الدواوين والموظفون أصبحوا غير قادرين على القيام بوظائفهم[٤٢]. وكان الخليفة قد غُلب على أمره بعد أن

---

(٣٧) ابن ميسّر، أخبار: ٣٦-٣٧.

(٣٨) التربة المعزّيّة: هي المقبرة التي دُفن فيها المعزّ وأسلافه من الخلفاء الفاطميّين.

(٣٩) المقريزيّ، خطط: ٢: ٢٥٣؛ أبو المحاسن، النجوم ٥: ١٣.

(٤٠) ابن ميسّر، أخبار: ٣٨؛ أبو المحاسن، النجوم ٥: ١٤-١٥.

(٤١) ابن ميسّر، أخبار: ٣٥، ٣٩؛ المقريزيّ، المقفّى ٢: ٢٢٠.

(٤٢) ابن ميسّر، أخبار: ٣٦-٣٧؛ المقريزيّ. أبو المحاسن، النجوم ٥: ١٦-١٧.

تحطّمت قوّة السودان كأحد طرفي التوازن. ويعلّق المقريزيّ على تفاقم الوضع بقوله: «ولم تعترضهم الدولة ولا التفتت إلى قدر ذلك ولا احتفلت به: وجعلته هو وغيره فداء لأموال المسلمين وحفظًا لما في منازلهم»[٤٣]. ومع حلول عام ٤٦٦هـ/ ١٠٧٣م كانت اللوحة السياسيّة في مصر غاية في البؤس، فالفوضى في كلّ مكان، وأعمال النهب والسلب وقطع الطرق غدت مألوفة، والحقول شبه مهجورة، وكذلك العاصمة التي هرب معظم سكّانها وخاصّة الفسطاط والقطائع[٤٤].

وإذ تحكّم الأتراك في العاصمة، وعزلوا الخليفة في قصره، كانت الولايات مسرحًا لأعمال التمرّد والفساد وتحكّم العصاة، بينما كانت الممتلكات الفاطميّة في بلاد الشام متروكة لأهواء القادة والأمراء وتنازعهم، حيث استولى كلّ منهم على مدينة أو منطقة وعيّن نفسه حاكمًا عليها بدون أن ينتظر موافقة الحكومة أو يطلب تكليفًا رسميًّا. وكان بدر الجماليّ أحد هؤلاء الطامحين، فقد هرب من دمشق إبّان ولايته الثانية لها سنة ٤٥٨هـ/ ١٠٦٥م، وتمكّن من السيطرة على عكّا[٤٥]. وبعد أن تحصّن بها شرع في تعزيز قوّته وتوسيع نفوذه، ممّا شجّع الخليفة المستنصر على الاستنجاد به[٤٦]. وقد أدرك المستنصر أنّه لا مفرّ من أن يختار بين حالة الفوضى المتردّية، وبين فرض النظام، ولو كان في ذلك فقدان سلطاته ودوره كحاكم فعليّ للبلاد. ولا شكّ في أنّ الجماليّ كان على علم بما يجري في مصر، وكان يراقب الأوضاع عن كثب ويطمح في دخولها قريبًا، فتهيّأت له الفرصة التي طالما انتظرها.

لقد مثّلت هذه الخطوة مفترقًا هامًّا في تاريخ مصر، فهي من جهة أمّنت حالة من الاستقرار والأمن وسيادة النظام أنقذت الدولة من الانهيار، وأطالت في عمرها قرنًا آخر. كما أعادت لها هيبتها في الداخل

(٤٣) المقريزيّ: خطط ٢: ٢٣٥؛ ابن القلانسيّ، ذيل: ٨٣-٨٤.
(٤٤) المقريزيّ، خطط ١: ٨؛ ابن الصيرفيّ، الإشارة: ٩٤-٩٥.
(٤٥) إبن الصيرفيّ، الإشارة: ٩٥؛ ابن القلانسيّ، ذيل: ٩٣.
(٤٦) أبو المحاسن، النجوم ٥: ٢١-٢٣، المقريزيّ، المقفّى ٢: ٣٩٥.

والخارج. لكنّها بالمقابل قلبت البنية السياسيّة، ففي حين كان الخليفة يجمع السلطات في يده، ويُعتبَر السيِّد الأعلى والحاكم المطلق، أصبح مجرَّد رمز يمنح الشرعيّة للسلطة القائمة التي تركّزت في أيدي الوزير والقائد العسكريّ بدر الجماليّ. ومنذ هذا التحوّل دخلت مصر الفاطميّة في طور جديد هو عصر وزراء السيف، أو السلاطين، اتّسم فيه الحكم بطابعه العسكريّ، وغدا مشابهًا إلى حدّ بعيد لما كان سائدًا في الدولة العبّاسيّة حيث وُجد السلاطين الأتراك إلى جانب الخليفة العبّاسيّ.

٣ - بَدْر الجماليّ

لم يشأ الجماليّ الأرمنيّ الأصل، والذي كان مملوكًا مغمورًا ترقّى في المهامّ والمناصب حتّى أهّلته مزاياه العسكريّة من سطوة وقسوة وذكاء ليتسلّم ولاية دمشق مرّتين ٤٥٥ و٤٥٨هـ/ ١٠٦٣ و١٠٦٥م، أن يدخل مغامرة السلطة في القاهرة بدون رويّة، وقد أدرك أنّ مشروعه يتطلّب خطوات تمهيديّة لا غنى عنها، وحالما اطمأنّ إلى حاجة العاصمة إليه أخذ في وضع الشروط وكان أبرزها شرطان:

١ - حلّ الجيش المصريّ نهائيًا وبدون إبطاء.

٢ - السماح له باصطحاب قوّاته الخاصّة إلى العاصمة[٤٧].

ولمّا كان المستنصر في وضع لا يمكنه معه المماطلة والانتظار، فقد قبل الشروط. فأبحر الجماليّ مع رجاله إلى الساحل المصريّ وسط تحذيرات ذوي الخبرة من مخاطر الملاحة في فصل الشتاء[٤٨]. ويبدو أنّ الجماليّ لم يكن في حالة ماديّة جيّدة بدليل أنّه اقترض الأموال من تجّار الإسكندريّة، وقبل استضافة المغاربة من لواتة وزعيمها سليمان اللواتيّ[٤٩]. وفي تلك الأثناء وضع شرطًا جديدًا لدخوله القاهرة، وهو

---

(٤٧) المقريزيّ، خطط، ٢: ٢٠٩؛ المقفّى ٢: ٣٩٥.

(٤٨) السجلّات المستنصريّة ٥٦: ١٨٤؛ المقريزيّ، المقفّى ٢: ٣٩٦.

(٤٩) المقريزيّ، خطط ٢: ٢٠٩.

أن يبادر الخليفة إلى القبض على الزعيم التركيّ بلدكوش[٥٠]. وبالفعل، تمّ اعتقال هذا المتمرّد ودخل الجماليّ القاهرة بصفته منقذًا للبلاد، واستقبله الخليفة في القصر يوم الأربعاء ٢٨ جمادى الأولى ٤٦٦هـ/ كانون الثاني ١٠٧٤م[٥١].

لم تتّخذ إجراءات دخول الجماليّ القاهرة مظاهر غير مألوفة، حتّى إنّ الأمراء والأعيان والقادة فيها بادروا إلى الاحتفاء به، فوجّهوا إليه الدعوات، وأقاموا له الولائم. ولا شكّ أنّ هذا الترحيب عكس رغبة كلّ منهم في كسب الجماليّ إلى جانبه كرجل قويّ، في حين كان هذا الرجل يستعدّ للخطوة الأولى في طريق امتلاكه السلطة في مصر، تلك الخطوة التي لم يطل حلولها. فقد ردّ الجماليّ جميل مضيفيه، وجمعهم في وليمة عامرة دفع كلّ منهم ثمنها حياته قبل أن ينبلج فجر اليوم التالي[٥٢]. وهكذا افتتح الجماليّ سابقة للقضاء على المعارضة ستتكرّر في مصر وسيختتمها محمّد علي باشا في وليمة القلعة التي أعدّها للمماليك عام ١٨١١م.

حالما تخلّص الجماليّ من أبرز الزعماء في القاهرة، وتقبّل خلعة الوزارة من المستنصر سنة ٤٦٧هـ/ ١٠٧٤م[٥٣]، باشر مهامّه بكثير من الحماسة والسرعة، وكان هدفه العاجل فرض الأمن والهدوء، وإعادة سيطرة الدولة على البلاد، والقضاء على مظاهر التمرّد والشغب والفوضى، سيّما وأنّ الخليفة أطلق يده فعلًا بموجب نصّ السجلّ الرسميّ الذي قرئ أمام رجال الدولة. ولا تترك مفردات السجلّ أيّ التباس، بأنّ الخليفة تخلّى عن سلطاته وصلاحيّاته للجماليّ، فقد جاء فيه: «وقد قلّدك أمير المؤمنين جميع جوامع تدبيره وناط بك النظر في كلّ ما وراء سريره»[٥٤]. وفي مكان آخر: «وجعله سناد دولته، وألقى إليه

---

(٥٠) ابن الصيرفيّ، الإشارة: ٩٥-٩٦.

(٥١) المقريزيّ خطط ٢: ٢٠٩ وفيها يجعل وصوله في سنة ٤٦٥.

(٥٢) المقريزيّ، المقفّى ٢: ٣٩٦-٣٩٧. وحول المذبحة التي أعدّها الوزير ضرغام للأمراء البرقيّة سنة ٥٥٨هـ/ ١١٦٢م انظر المقريزيّ، خطط ٢: ٣٠٤.

(٥٣) المقريزيّ، الخطط: ٣٠٥؛ السجلّات المستنصريّة: سجل ٥٦.

(٥٤) المقريزيّ، الخطط: ٣٠٥؛ ابن الصيرفيّ، الإشارة: ٩٦.

مقاليد الأمور وسياسة الجمهور»[٥٥].

كانت القوّة التي أحضرها بدر الجماليّ مكوّنة في معظمها من الأرمن، ومن الطبيعيّ أن تتّخذ الحكومة الجديدة في مصر طابعًا متأثّرًا بهؤلاء الأرمن الوافدين، حتّى إنّ المقريزيّ وصف السلطة الجديدة بأنّها دولة أرمن[٥٦]. والحال أنّ الجماليّ تخلّص من تركيبة الجيش المصريّ القديمة نتيجة إدراكه أنّها لم تعد صالحة للقيام بواجباتها كمؤسّسة عسكريّة للدفاع والأمن، بل على العكس شكّلت مصدرًا للاضطراب والدمار للبلاد وسكّانها[٥٧].

بعد أن حقّق الجماليّ الاستقرار في العاصمة، تطلّع إلى نشر الأمن والنظام في الأقاليم المصريّة التي تقاسمتها قوى مختلفة، فكانت البحيرة تحت سيطرة قبائل لواته، وسيطر على الإسكندريّة طائفة يعتقد أنّها من البربر وتدعى الملحيّة[٥٨]. وفي الصعيد ما زال السودان ذوي نفوذ، إلى جانب بعض القبائل العربيّة التي استقرّت هناك. في حين كان الأتراك قد أخضعوا القاهرة والفسطاط لسيطرتهم[٥٩].

بدأ الجماليّ بالوجه البحريّ حيث وجّه سنة ٤٦٧هـ/ ١٠٧٤م ضربة مفاجئة إلى اللواتيّين وبدّد شملهم بعد أن قتل زعيمهم سليمان اللواتيّ. وانتقل إلى الإسكندريّة حيث سحق تمرّد الملحيّين[٦٠]. وبعد أن أخضع القسم الشماليّ من مصر تحوّل إلى الصعيد سنة ٤٦٨هـ/ ١٠٧٥م وهزم تحالفًا قبليًّا ضمّ جهينة والجعافرة والثعالبة بمدينة طوخ، وقضى على حاكم أسوان الملقّب بكنز الدولة، كما أوقع بالسودان ولاحق فلولهم[٦١]. وما لبث أن هزم تحالفًا قبليًّا آخر من قيس وقزارة وسليم

---

(٥٥) السجلّات المستنصريّة: السجل ٥٦: ١٨٥.
(٥٦) المقريزيّ، المقفّى ٢: ٤٠٢.
(٥٧) المقريزيّ، الخطط، ١: ٨؛ ابن ميسّر، أخبار: ٣٦.
(٥٨) حول الملحيّة انظر المقريزيّ، الخطط ٢: ٤٤٨.
(٥٩) ابن الصيرفيّ، الإشارة: ٩٤-٩٧؛ المقريزيّ، المقفّى ٢: ٣٩٧.
(٦٠) السجلّات المستنصريّة: سجلّ ٥٦، ٥٧، ٥٨، ابن ميسّر، أخبار: ٤١.
(٦١) السجلّات المستنصريّة، السجلّ ٥٧: ١٨٧-١٨٨؛ ابن ميسّر، أخبار: ٤٣.

وطاردهم حتّى برقة[٦٢]. وهكذا أصبحت البلاد بأكملها خاضعة للسلطة المركزيّة، وقد خلت من الثائرين والمتمرّدين وعادت الدولة لتفرض هيبتها في كلّ الولايات والعاصمة. ويلخّص ابن تغري برديّ الموقف بقوله: «وصلح الحال لهلاك الأضداد»[٦٣].

والتفت الجماليّ إلى استعادة نفوذ مصر في المناطق التي كانت خاضعة للدولة الفاطميّة. فقد أعاد الخطبة للمستنصر في مكّة عام ٤٦٧هـ/ ١٠٧٤م وكذلك في المدينة[٦٤]، ولم تقطع الخطبة فيهما حتّى عام ٤٧٣هـ/ ١٠٨١م بسبب امتداد نفوذ السلاجقة إلى الحجاز.

وفي هذه الأثناء تمكّن أحد المغامرين الأتراك، وهو أتسز بن أوق الخوارزميّ[٦٥] وعدد من إخوته، بالاعتماد على قوّة تركيّة كان ملكشاه السلجوقيّ أبقاها في بلاد الشام كجزء من خطّته لغزو مصر، من الاستيلاء على فلسطين عام ٤٦٧هـ/ ١٠٧٤م. وفتحوا القدس والرملة وطبريّة، وتمكّن أخوه شكلي من الاستيلاء على عكّا وقتل واليها المصريّ[٦٦]. على أنّ أتسز الذي حاصر دمشق مرّات عديدة في عام ٤٦٧هـ/ ١٠٧٤م بدون فائدة أفلح في الاستيلاء على المدينة بالأمان في ذي القعدة ٤٦٨هـ/ ١٠٧٥م. وقطع الخطبة للمستنصر وخطب للمقتديّ العبّاسيّ[٦٧]. وبذلك تكون دمشق قد خرجت نهائيًّا عن النفوذ الفاطميّ. وبلغت الجرأة بأتسز هذا أن شنّ حملة على مصر بتشجيع من ابن بلدكوش الهارب من مصر بعد دخول الجماليّ إليها. وقد احتلّ أتسز معظم الريف شمال العاصمة المصريّة عام ٤٦٩هـ/ ١٠٧٦م[٦٨]. وهدف بذلك التضييق على القاهرة والفسطاط. غير أنّ بدرًا أسرع بالعودة من الصعيد حيث كان يطارد

---

(٦٢) السجلّات، السجلّ ٥٧: ١٨٧.
(٦٣) أبو المحاسن، النجوم الزاهرة ٥: ٢٣.
(٦٤) إبن ميسّر، أخبار: ٤٢؛ أبو المحاسن، النجوم ٥: ٩٧، ١٠٤.
(٦٥) حول أتسز وأعماله في بلاد الشام انظر: المقريزيّ، المقفّى ٢: ٢٢٠-٢٢٣.
(٦٦) المصدر نفسه: ٢٢١؛ ابن ميسّر، أخبار: ٤١.
(٦٧) إبن القلانسيّ، ذيل: ١٠٨؛ ابن ميسّر، أخبار: ٤٢.
(٦٨) إبن ميسّر، أخبار: ٤٣-٤٤؛ المقريزيّ، المقفّى ٢: ٢٢٣.

السودان. وبعد أن اطمأنّ لسلامة الدفاعات في العاصمة، اشتبك مع الأتراك معتمدًا على تحالف ضمّ العرب والسودان، وتمكّن من إيقاع الهزيمة بأتسز ولاحقه العرب وقضوا على معظم قوّاته. فعاد هاربًا إلى فلسطين حيث عاث فسادًا، ومنها وصل إلى دمشق التي كانت تعاني محنة قاسية، فتناقص عدد سكّانها إمّا بسبب الحروب أو الأوبئة أو الهرب. يقول سبط ابن الجوزيّ: «ولم يبقَ من أهلها سوى ثلاثة آلاف إنسان بعد خمسمائة ألف أفناهم الفقر والغلاء والجلاء...»[٦٩].

حاول الجماليّ استعادة دمشق، فوجّه جيشًا سنة ٤٧٠هـ/ ١٠٧٧م بقيادة نصر الدولة الجيوشيّ حاصر المدينة لكنّه اضطرّ إلى فكّ الحصار، وعاد إليها ثانية في العام التالي[٧٠]. ورغم أنّه نجح في السيطرة على فلسطين وأعمال دمشق، فإنّه أخفق في حصاره المدينة، إذ طلب أتسز العون من كتش السلجوقيّ الذي لبّى الاستغاثة وحرم القوّات المصريّة من فرصة الاستيلاء على المدينة، لكنّ أتسز الذي تخلّص من الفاطميّين فقدَ رأسه على يد منقذه بعد فترة وجيزة[٧١].

ويمكن القول إنّ الجماليّ تمكّن إبّان المدّة التي قبض فيها على السلطة في مصر ٤٦٦-٤٨٧هـ/ ١٠٧٣-١٠٩٤م، من تقديم البرهان على أنّه ليس مجرّد مغامر، إذ أعاد الاستقرار في البلاد. وهو رغم ما سفكه من دماء وأزهق من أرواح، فإنّه أوقف حالة الانهيار، وأمسك بقوّة بزمام الأمور، ففرض الأمن وقمع أعمال الشغب والسطو والتمرّد، وانتزع الأقاليم من القوى التي سيطرت عليها، وأخضعها للسلطة المركزيّة، وسحق مراكز القوى داخل العاصمة وعلى امتداد مصر، وهكذا عادت الدولة ومؤسّساتها[٧٢]. إضافة إلى أنّه حقّق بعض النجاح في استعادة

---

(٦٩) ابن القلانسيّ، ذيل: ١٠٨-١١١.
(٧٠) ابن ميسّر، أخبار: ٤٤-٤٥؛ المقريزيّ، المقفّى ٢: ٣٩٩.
(٧١) ابن ميسّر، أخبار: ٤٦؛ ابن القلانسيّ، ذيل: ١١٢.
(٧٢) السجلّات المستنصريّة: ١٥، ١٦، ٣١، ٣٢؛ ابن ميسّر، أخبار: ٥٢-٥٣.

الممتلكات المصريّة في بلاد الشام حين انتزع من أيدي الأتراك في العام ٤٨٢هـ/ ١٠٨٩م المدن الساحليّة صور وصيدا وجبيل وعكّا[٧٣].

ويُذكر أنّ الجماليّ اهتمّ بالإدارة، وأجرى إصلاحات إداريّة، فأعاد تنظيم الدواوين وعيّن ولاة جددًا للولايات الكبرى قوص والشرقيّة والغربيّة والإسكندريّة إضافة إلى القاهرة والفسطاط[٧٤]. ومنح هذا التنظيمُ الجديد الولاةَ صلاحيّات أوسع فغدا والي قوص أعلى مرتبة من بقيّة الولاة الأربعة يليه والي الشرقيّة[٧٥].

هذا وقد أضيف إلى صلاحيّات الجماليّ بدءًا من العام ٤٧٠هـ/ ١٠٧٨م القضاء والدعوة وهما وظيفتان على درجة كبيرة من الأهمّيّة. وبدأت السجلّات التي أصدرها المستنصر منذ هذا التاريخ تحمل ألقاب الجماليّ الجديدة: «كافل قضاة المسلمين وهادي دعاة المؤمنين»[٧٦]، ممّا يُشير إلى تزايد نفوذه وإحكام قبضته على البلاد.

والواقع أنّ ما قام به بدر الجماليّ كان في جوهره انقلابًا سياسيًّا بكلّ معنى الكلمة، إذ فرض نظامًا عسكريًّا يرأسه قائد عسكريّ معتدّ بنفسه، وبعيد الطموح، جمع في يده السلطات السياسيّة والعسكريّة والقضائيّة والدينيّة[٧٧].

بيد أنّ الخليفة الفاطميّ، رغم افتقاده القدرة على ممارسة الحكم، كما فعل أسلافه، فقد بقي مصدرًا ومرجعًا أعلى، لا سيّما في المسائل الدينيّة والدعاريّة. ودليلنا في ذلك إشرافه على الدعاة، وتوجيهه المراسلات التي تبادلها مع حكّام اليمن الصليحيّين الذين كانوا يتلقّون التعليمات مباشرة من المستنصر، لا في ما يخصّ اليمن وحسب، بل وكذلك حول نشاط الدعاة في عمان والهند[٧٨]. وتُشير السجلّات التي

---

(٧٣) ابن ميسّر، أخبار: ٤٩-٥٠؛ أبو المحاسن، النجوم ٥: ١٢٨.
(٧٤) القلقشنديّ، صبح الأعشى ٣: ٣٩٣-٣٩٤.
(٧٥) القلقشنديّ، صبح الأعشى ٣: ٣٩٣-٣٩٤.
(٧٦) السجلّات المستنصريّة، سجلّ ٣٤ المؤرّخ في العام ٤٧٠هـ، ص ١٠٧.
(٧٧) ابن القلانسيّ، ذيل: ٨٣-٨٤؛ ابن الصيرفيّ، الإشارة: ٩٥-٩٦.
(٧٨) السجلّات المستنصريّة، ٥٠: ١٦٨-١٦٩؛ ٦٣: ٢٠٥.

أصدرها المستنصر في المدّة ٤٦٦-٤٨١هـ/ ١٠٧٣-١٠٨٨م إلى احتفاظه بهذا الدور، وإلى أنّ الجماليّ محض الخليفة الاحترام والتوقير، عدا عن ولائه وحماسته للدعوة الفاطميّة[٧٩].

كان الجماليّ قد مهّد لخلافته في السلطة قبل وفاته، فقد أشرك ولده المحبّب إليه شاهنشاه في أمور الحكم، وجعله وليًّا لعهده منذ العام ٤٧٧هـ/ ١٠٨٤م ولقّبه بالأفضل. وقد أصدر الخليفة سجلًّا يجعل فيه الخطبة ثلاثيّة، أي يذكر فيها الخليفة يليه أمير الجيوش ثمّ ولده الأفضل[٨٠]. كما ورد اسمه إلى جانب اسم والده على عدد من الأوابد الأثريّة.

٤ - وزارة الأفضل شاهنشاه ووفاة المستنصر

ما إن توفّي الجماليّ في جمادى الأولى ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م حتّى ظهرت التناقضات السياسيّة من جديد. فالعنصر التركيّ، وإن تقلّص نفوذه وقوّته العسكريّة في هذه الآونة، فإنّه ما زال يسعى لاستعادة مواقعه، ولكن من خلال قصر الخلافة هذه المرّة. ويبدو أنّ المستنصر أراد التخلّص من تحكّم الأرمن بالدولة، وكان أميران تركيّان يتنازعان للفوز بمنصب الوزارة وهما نصر الدولة أفتكين، وأمير الدولة لاوون. فاختار المستنصر هذا الأخير وقلّده المنصب رسميًّا، غير أنّ العسكر رفضوا القبول بهذا الاختيار وهدّدوا الخليفة باستعمال السلاح فاضطرّ لاستدعاء الأفضل وتكليفه بالوزارة[٨١]. كان لفرض العسكر الأفضل وزيرًا دلالات سياسيّة واضحة، وهي أنّ القوى الاجتماعيّة التي تكوّنت في غضون حكم الجماليّ أصبحت ذات مصالح متعدّدة، وهي مستعدّة للدفاع عنها والإبقاء على البنية السياسيّة التي تؤمّن لها هذه المصالح.

جاءت وفاة المستنصر في ذي الحجّة ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م، أي بعد

---

(٧٩) أبو المحاسن، النجوم ٥: ١٢٠؛ المقريزيّ، الخطط ٣: ٣٥.
(٨٠) السجلّات المستنصريّة، ١٥: ص ٦٥.
(٨١) ابن ميسّر، أخبار: ٥٣-٥٤؛ ابن الصيرفيّ، الإشارة: ٩٧.

وفاة الجماليّ بسبعة أشهر[٨٢]، ممّا سمح للأفضل بانتهاج سياسة فرديّة واضحة. فقد غدا مطلق اليد في مصر، وباشر بناء الدولة بما يؤمّن استمراره في الحكم بدون منازع. وكانت الخطوة الأولى والهامّة التي نفّذها تتعلّق بالخلافة، فللمرّة الأولى في تاريخ الخلافة الفاطميّة يسمّى الخليفة بطريق التعيين من قبل الوزير، إذ اختار الأفضل الابن الأصغر للمستنصر وهو أبو القاسم أحمد المولود العام ٤٦٧هـ/ ١٠٧١م ولقّبه بالمستعلي بالله[٨٣]، مبعدًا بذلك أخاه الأكبر نزار، المولود العام ٤٣٧هـ/ ١٠٤٥م، عن هذا المنصب. وتنجم خطورة الإجراء المذكور باعتباره خرقًا لأحد أسس العقيدة الفاطميّة، والقاضي بانتقال الإمامة إلى الابن الأكبر للإمام، الذي هو الخليفة نفسه[٨٤]. وقد تمخّض ذلك عن أوّل انشقاق معلن في الدعوة الفاطميّة بين النزاريّة، القائلين بإمامة نزار، والمستعليّة أنصار الخليفة الذي سانده الأفضل في مصر[٨٥]. وتسبّب الانقسام بأضرار فادحة بالدولة والدعوة الفاطميّتين، بل يمكن القول إنّه قضى على أيّة فرصة لاستئناف الدولة الفاطميّة مشروعها الإستراتيجيّ، وجعلها تخسر معظم رصيدها العقائديّ والسياسيّ، وتصبح عرضة للتمزّق والانهيار[٨٦]. ذلك أنّ أنصار الدعوة الموجودين في العراق وفارس ومعظم بلاد الشام أعلنوا انفصالهم عن مركز الدعوة في مصر، بل وتعهّدوا بالقصاص من المخالفين وصيّة الإمام ومناصرة نزار وحقّه في الخلافة[٨٧]. وبالفعل فقد شنّ النزاريّون حملة دعاريّة وسياسيّة وعسكريّة منظّمة، كانت ساحتها مصر ذاتها، أفلحت في نشر الخوف والقلق لدى

---

(٨٢) ابن ميسّر، أخبار: ٥٥؛ المقريزيّ، خطط ٢: ١٦٣-١٦٤.

(٨٣) ابن ميسّر، أخبار: ٥٩-٦٠.

(٨٤) حول الإمامة عند الفاطميّين انظر: د. عبد المنعم ماجد، نُظُم الفاطميّين ورسومهم، ١: ٥٥-٦٥.

(٨٥) السجلّات المستصريّة، ٣٥: ١٠٩-١١٨؛ المقريزيّ، الخطط ٢: ١٦٥.

(٨٦) ابن القلانسيّ، ذيل: ١٢٨؛ أبو المحاسن، النجوم ٥: ١٤٢-١٤٣.

(٨٧) قاد الحركة المؤيّدة إمامة نزار الحسن بن الصبّاح الذي أقام مراكز نشطة للدعوة في فارس وبلاد الشام. عن هذه الشخصيّة ودورها انظر: ابن ميسّر، أخبار: ٤٧-٤٩؛ القلقشنديّ، صبح الأعشى ١٣: ٢٣٦؛ المقريزيّ، إتعاظ ٢: ٣٣٣ - ٣٣٤.

أجهزة السلطة وخاصّة الوزير الأفضل والخليفة[٨٨].

وغالب الظنّ أنّ إيصال المستعلي إلى الخلافة كان عملًا مدبّرًا من قبل، ومتّفقًا عليه بين الأفضل وأبيه بدر، ذلك أنّه سبق وزُوِّج المستعلي من ابنة بدر الجماليّ في حياة المستنصر، ومعروف أنّ هذا النوع من المصاهرات له أهداف سياسيّة واضحة. وإذا ضربنا صفحًا عن إشارة ابن ميسّر لما يكنّه الأفضل من كراهية لنزار بسبب الإهانة التي وجّهها إليه حين أعاب عليه كونه أرمنيًّا[٨٩]، فإنّ شخصيّة المستعلي كانت من النوع الذي يستجيب لمقتضيات حكم الأفضل. فالمستعلي لم يظهر طيلة فترة خلافته أيّ ميل للتدخّل في السلطة، بل على العكس، أظهر مطواعيّة تامّة لوزيره الذي فرض عليه نوعًا من الإقامة الجبريّة[٩٠].

تركّزت اهتمامات الأفضل على توطيد حكمه في الداخل وحمايته من المعارضين، والتنعّم بحياة شخصيّة مرفهة مستندًا في ذلك إلى الثروة الطائلة التي جمعها[٩١]، وأحاط نفسه بحاشية ضخمة، وحرص على مظاهر الأبّهة والفخامة، فبنى القصور وأماكن النزهة، في الوقت الذي حرم فيه الخليفة من ممارسة المراسم الخلافيّة المعروفة، كمواسم الركوب، والأعياد، والخطبة والأسمطة (المآدب). وقلّص اهتمام الدولة بالدعوة الفاطميّة إلى أدنى الحدود. فبالمقارنة إلى عدد السجلّات التي صدرت عن الخلافة إلى حكّام اليمن، نجد أنّ ثمّة أربعة وستّين سجلًّا منها تعود إلى فترة المستنصر، بينما لم يصدر في خلافة المستعلي سوى سجلّين مؤرّخين في صفر من عام ٤٨٩هـ/ ١٠٩٥م، أحدهما بعث به أمّ المستعلي إلى الملكة الحرّة في اليمن، تبيّن به شرعيّة إمامة ولدها، وأنّ المستنصر أباه نصّ عليه قبل وفاته، وتذكر تفاصيل خروج نزار بن المستنصر واعتصامه بالإسكندريّة مع أفتكين غلام بدر الجماليّ، ودور

---

(٨٨) ابن ميسّر، أخبار: ٨٣؛ ابن القلانسيّ، ذيل: ٢٠٣.

(٨٩) ابن ميسّر، أخبار: ٦٠.

(٩٠) ابن القلانسيّ، ذيل: ١٤١؛ ابن ميسّر، أخبار: ٦٩.

(٩١) حول تركة الأفضل انظر: ابن ميسّر، أخبار: ٧٩؛ ابن خلّكان، وفيات ٢: ٤٥١.

الأفضل في قمع التمرّد والقبض على نزار وأنصاره[٩٢]. والآخر باسم المستعلي، ولا يختلف في مضمونه عن الأوّل. ومن الواضح أنّ هذين السجلّين صدرا بإشراف الأفضل، كجزء من جهوده الرامية إلى معالجة التمرّد النزاريّ الذي شكّل خطورة حقيقيّة على حكمه.

في إثر وفاة المستعلي سنة ٤٩٥هـ/١١٠١م، أقام الأفضل في الخلافة ولده أبا عليّ ونعته بالآمر بأحكام الله، وهو طفل لم يتجاوز الخامسة[٩٣]. وبذلك مارس الأفضل حكم مصر لأكثر من ثمانية وعشرين عامًا ٤٨٧-٥١٥هـ/١٠٩٤-١١٢١م، من دون وجود أيّ مرجع أعلى فعليّ، فكان حكمه أقرب إلى النظام الديكتاتوريّ الذي يكتسب شرعيّته من خلال امتلاكه عنصر القوّة، لا من خلال تفويض مرجع أسمى. بل قام بنقل مقرّ الحكومة من القاهرة إلى الفسطاط حيث قصره المسمّى «دار الملك»[٩٤]. واتّخذ لنفسه وزيرًا وحشدًا من المساعدين حتّى إنّ ابن البطائحيّ الذي كان بمثابة وزير للأفضل، أصبح بعد وفاة سيّده وزيرًا للخليفة الآمر سنة ٥١٥هـ/١١٢١م ثمّ أعدم بعد أن قضى في الوزارة أربع سنوات ٥١٩هـ/١١٢٥م[٩٥].

إنّ السمة العامّة التي اتّصف بها عهد الأفضل هي سياسة الانكفاء والعزلة. فقد تقلّصت اهتمامات مصر الخارجيّة إلى أدنى الحدود، وتراجعت النشاطات الدعاويّة، بل إنّ الأفضل نفسه لم يبدِ حميّة للمذهب الفاطميّ، ممّا جعل المؤرّخين ينسبونه إلى مذهب السنّة[٩٦]، كما سينسبون ولده فيما بعد إلى الإماميّة[٩٧]. والواقع أنّ التصنيف المذهبيّ لوزراء السيف في مصر، وإن كان يتّفق مع طابع التسامح الدينيّ والفكريّ

---

(٩٢) السجلّات المستصريّة، ٣٥: ١٠٩-١١٨؛ ابن ميسّر، أخبار: ٦١-٦٢.

(٩٣) ابن ميسّر، أخبار: ٧٠؛ ابن القلانسيّ، ذيل: ١٢٨.

(٩٤) خطط ٢: ٢١٢؛ إتّعاظ ٣: ٣٧ - ٤٠.

(٩٥) إعتقل عام ٥١٩هـ/١١٢٥م وأعدم عام ٥٢٢هـ/١١٢٨م: ابن ميسّر، أخبار: ١٠٤-١٠٦.

(٩٦) ابن القلانسيّ، ذيل: ٢٠٤.

(٩٧) ابن ميسّر، أخبار: ١١٧.

اللذين عرف بهما الفاطميّون، فإنّه مبنيّ على الاستنتاج والتخمين، ويستند في الغالب إلى مؤشّرات سلوكيّة قد تكون ناجمة عن فروق وتمايزات في شخصيّة كلّ من هؤلاء الوزراء، وطريقته في إدارة الحكم والتعامل مع القوى أو المذاهب الأخرى.

وفي الوقت الذي شنّت فيه الخلافة العبّاسيّة الحملة الإعلاميّة الثانية، أو «حرب السنب» سنة ٤٨٨هـ/ ١٠٩٥م[٩٨]، اشتدَّ فيه الجهد السلجوقيّ لانتزاع ما تبقّى من بلاد الشام من الفاطميّين. فاستولى الأرانقة على بيت المقدس واعتقلوا خلف بن ملاعب صاحب آفامية الموالي لمصر سنة ٤٨٩هـ/ ١٠٩٦م[٩٩] وأحبطوا محاولة رضوان بن تتش صاحب حلب إقامةَ الدعوة للمستنصر التي لم تمتدّ سوى أربعة أسابيع من عام ٤٩٠هـ١٠٩٧م[١٠٠]، سيّما أنّ الأفضل لم يتحلّ بالصفات العسكريّة التي عرف بها أبوه، ولم يدِ استعدادًا للنشاط العسكريّ الخارجيّ حتّى عام ٤٩٠هـ/ ١٠٩٧م، وهو العام الذي وصل فيه الفرنج إلى آسية الصغرى، وشرعوا في حصار إنطاكية[١٠١].

وخلاصة القول يمكن النظر إلى تسلّم الأفضل مقاليد الأمور في مصر بعد وفاة والده والخليفة، وإقصائه تزارًا عن منصب الخلافة، بمثابة مفترق حاسم في طابع الدولة الفاطميّة للأسباب التالية:

أ - إنحسرت أهمّيّة الدعوة الفاطميّة وانتقل مركزها إلى فارس وبلاد الشام.

ب - نتج عن انقسام الدعوة تمزّق في الدولة والولاءات السياسيّة.

جـ- تميّز عهد الأفضل بتقوقع السلطة، والانغماس في المشكلات الداخليّة.

د - توقّفت الخلافة الفاطميّة عن ممارسة دورها كمؤسّسة دينيّة لها أهمّيّة المرجع في تقرير السياسات المصريّة الداخليّة والخارجيّة.

---

(٩٨) إبن ميسّر، أخبار: ١١٧.

(٩٩) إبن ميسّر، أخبار: ٦٣؛ ابن القلانسيّ، ذيل: ١٣٢.

(١٠٠)إبن ميسّر، أخبار: ٦٤؛ ابن القلانسيّ، ذيل: ١٣٣.

(١٠١)إبن القلانسيّ، ذيل: ١٣٤؛ أبو المحاسن، النجوم ٥: ١٤٦.

ثانيًا - الأوضاع الاقتصاديّة والأزمة العامّة

كان من المألوف في مصر وبلاد الشام والعراق، عبر التاريخ، وقوع أزمات غذائيّة، شبه دوريّة، ناجمة عن تقلّب العوامل المناخيّة، وتدنّي كمّيّات المياه بين عام وآخر. وغالبًا ما كان الجفاف يترافق بارتفاع حادّ في أسعار الموادّ التموينيّة وخاصّة القمح، فتقع المجاعات تتلوها الأوبئة، ممّا كان يودي بأعداد كبيرة من السكّان، ويهدّد الريف والمدينة على حدّ سواء بالخراب. غير أنّ مصر انفردت عن غيرها من أقاليم الشرق الإسلاميّ في العصر الوسيط، بأنّ حياتها الاقتصاديّة ارتبطت على الدوام بمنسوب النيل الذي كان يضمن لها كمّيّات وفيرة من المحاصيل، سيّما في السنوات التي يبلغ فيها مستوى الفيضان حدًّا مناسبًا، وهو وفق مقياس العصر الإسلاميّ ثمانية عشر ذراعًا في مصر الدنيا، وستّة عشر ذراعًا في مصر العُليا[١٠٢]. أمّا ما زاد على ذلك أو نقص فإنّه يعرّض الأراضي الزراعيّة والقرى لخطر مزدوج: القحط أو الغرق. وقد عرف عن الخلافة الفاطميّة اهتمامها الشديد بتحسين نظم الريّ في مصر وتطوير وسائل الزراعة، حتّى إنّ الخليفة المعزّ وضع قيودًا صارمة على إذاعة المعلومات المتعلّقة بمنسوب النيل[١٠٣] الذي كان يضبط قياسه بانتظام من قبل هيئة حكوميّة مختصّة تدعى «المقياس» ومقرّها في جزيرة الروضة في النيل، خوفًا من أن يؤدّي ذلك إلى خوف السكّان من الفيضان أو الجفاف، فيدفعهم ذلك إلى إخفاء المؤن والتسبّب في زيادة أسعارها. فحُصر أمر إعلان مستوى الفيضان بالخليفة أو مَن ينوب عنه.

كما درج الفاطميّون على المبالغة في الاحتفاء بعيد «وفاء النيل»، إذ شارك الخلفاء شخصيًّا، وسط مظاهر احتفاليّة يندر رؤيتها في مكان آخر من العالم، حيث يرتدي رجال الدولة، وعلى رأسهم الخليفة، أزهى الثياب وتعزف الأبواق وتضرب الطبول وترفرف الرايات وسط مظاهر

---

(١٠٢)أنظر عن المقياس: المقريزيّ، الخطط ١: ١٠٥-١٠٨.

(١٠٣)عن الاحتفالات بعيد وفاء النيل انظر: المقريزيّ، الخطط ٢: ٣٥٧-٣٧٢.

الزينة. وفي ذروة العيد يقوم المشرف على المقياس بتخليق عمود المقياس، أي غمرة بالعطر تكريمًا لهذا الرمز وتعبيرًا عن الشكر للنيل ووفائه لمصر وسكّانها[١٠٤].

وتُشير بعض الإحصائيّات، إلى أنّ عدد منشآت الريّ بلغ زمن الفاطميّة ١١٧ ترعة وثمانية خلجان وخمسة وعشرين بحرًا[١٠٥].

بيد أنّ مصر تعرّضت لسلسلة من الأزمات الاقتصاديّة الحادّة في أواخر النصف الأوّل ومطلع النصف الثاني من القرن الخامس/ الحادي عشر. فمنسوب النيل تناقص في السنوات ٤٤٤هـ/ ١٠٥٢م و٤٤٧هـ/ ١٠٥٥م و٤٥٧هـ/ ١٠٦٤[١٠٦] وعانت مصر نقصًا شديدًا في الحبوب وارتفاع أسعارها، ممّا دفع المستنصر إلى طلب القمح من القسطنطينيّة عام ٤٤٦هـ/ ١٠٥٤م[١٠٧]. لكنّ هذا الإجراء لم يحلّ الأزمة وتعرّضت مصر في السنوات ٤٥٧-٤٦٤هـ/ ١٠٦٤-١٠٧١ لأخطر أزمة اقتصاديّة عرفت بسنين الشدّة، واقترنت باسم الخليفة المستنصر إذ دُعيت «الشدّة العظمى» أو «الشدّة المستنصريّة»[١٠٨].

وتفسّر الأزمة هذه بالخلافات التي حلّت بالدولة، والصراع والتنافس بين رجال البلاط، وضعف الوزراء[١٠٩]. وفي مكان آخر يربطها المقريزيّ بارتفاع الأسعار[١١٠]. والواقع أنّ الأساس الاقتصاديّ في الأزمة العامّة ليس بخافٍ، سيّما وأنّ مصر عرفت بغناها وحضارتها المستندة إلى خصوبة أرضها وعطاء النيل السنويّ. وهذا من أبرز العوامل التي جعلتها مطمعًا للغزاة والقوى الخارجيّة. كما أنّ الدولة والمجتمع في

---

(١٠٤)المقريزيّ، الخطط ٢: ٣٥٧-٣٧٢.
(١٠٥)ابن ممّاتي، قوانين الدواوين: ٢٠٥-٢١٦.
(١٠٦)المقريزيّ، الخطط ٢: ١٢٦-١٣٠.
(١٠٧)المقريزيّ، الخطط ٢: ١٢٦؛ ابن ميسّر، أخبار: ١٣.
(١٠٨)ابن ميسّر، أخبار: ٥٥.
(١٠٩)ابن ميسّر، أخبار: ٥٨؛ المقريزيّ، إغاثة الأمّة: ٢٢ - ٢٣.
(١١٠)الخطط ٢: ١٢٦.

مصر يتأثّران مباشرة بحالة النيل. وقد لاحظنا كيف استغلّ الأتراك الأزمة الاقتصاديّة، وافتقار الدولة، وزادوا من ضغوطهم على الخليفة مطالبين بمرتّباتهم. وما إن أبدت الدولة عجزها عن الاستجابة انقضّوا على خزائنها وعلى قصر الخلافة، وقاموا بنهبها جهارًا أمام مرأى الخليفة[١١١]. على أنّ الأوضاع السياسيّة مارست بدورها أثرًا مدمّرًا على النشاط الاقتصاديّ بحيث ماهمت الحرب الأهليّة والفوضى، وأعمال اللصوصيّة، إلى جانب المجاعات والأوبئة، في وفاة الكثير من السكّان، وهجرة أعداد كبيرة. فافتقدت الأراضي مَن يعمل فيها، رغم أنّ النيل بلغ في بعض السنين المنسوب الملائم للزراعة[١١٢]. ونجد الفسطاط التي كانت شديدة الازدحام والنشاط الاقتصاديّ قد خلت تقريبًا من السكّان[١١٣]. ويؤكّد ابن سعيد أنّ مصر كانت تستورد القمح من «الأندلس وبلاد النصارى وكان التجّار الذين يجلبونه يأخذون فيه الجوهر والياقوت وغير ذلك من ذخائر مصر»[١١٤]. ومن المألوف أنّ تمارس الدولة المصريّة نوعًا من الإشراف على تخزين المحاصيل لمواجهة سنوات القحط. ويذكر ابن الطوير أنّ «الأهراءات السلطانيّة» كانت أيّام الدولة الفاطميّة موزّعة في أماكن كثيرة من القاهرة. وكانت تحوي ٣٠٠ ألف إردبّ غلاّت، وكان فيها مخازن ولها حماة من الأمراء والمشارفين، وتصل إليها المراكب بأصناف الغلاّت إلى ساحل مصر والمقس، والحمّالون ينقلون المؤن بموجب بيانات رسميّة توزّع حسب الجهات المعنيّة[١١٥].

غير أنّ احتكار الدولة الحبوبَ كان له آثار سلبيّة في بعض الحالات خاصّة حين تمارس من خلاله عمليّة المضاربة وهذا ما يدعى «المتجر».

---

(١١١)السجلاّت المستنصريّة، ٥٦؛ ابن سعيد، المُغرب: ٢٢، ٧٩.
(١١٢)ابن سعيد، المغرب: ٢٢، ٧٩؛ ابن ميسّر، أخبار: ٥٨.
(١١٣)المقريزيّ، الخطط ٢: ١٣٠-١٣١.
(١١٤)ابن سعيد، المغرب: ٧٩.
(١١٥)المقريزيّ، الخطط ٢: ٣٤٧.

وفي مواجهة أزمة سنة ٤٤٤هـ/ ١٠٥٢ اقترح اليازوريّ الذي كان قاضيًا للقضاة، على الخليفة المستنصر بأن يصرف النظر عن اتّخاذ المتجر من الغلال لأنّها قليلة الفائدة ومتقلّبة السعر، وأن يتّخذ المتجر من موادّ ثابتة «كالحديد والصابون والخشب والرصاص والعسل» فسمع الخليفة رأيه وعمل على تنفيذه[١١٦].

أمّا فيما يخصّ أزمة عام ٤٤٧هـ/ ١٠٥٥م فقد حاول اليازوريّ التخفيف من حدّتها حين منع تسليم الموسم إلى التجّار المسلّفين، وسمح لهم باسترداد ديونهم بعد حساب نسبة ربح تعادل ثُمن مجموع الدين. وحدّد سعر بيع التلّيس[١١٧] الواحد بثلاثة دنانير في حين وصل سعره أثناء المضاربة إلى ٨ دنانير. وأمر بتسليم المخابز مخصّصات ثابتة من القمح لصناعة الخبز واتّضح أنّ احتياجات العاصمة اليوميّة كانت بحدود ألف تلّيس، منها ٣٠٠ تلّيس للقاهرة و٧٠٠ تلّيس للفسطاط[١١٨].

جاء تمرّد الأتراك العامّ ٤٥٤هـ/ ١٠٦٢ وحروبهم مع العبيد ليضيف بعدًا جديدًا إلى الأوضاع الاقتصاديّة المتردّية، وإضافة إلى ما نجم عنها من خسائر بالأرواح فإنّها دمّرت جانبًا هامًّا من القوى الإنتاجيّة في الريف والمدينة، وفاقمت من حالة الفوضى التي عكستها الأزمة الإداريّة الناشبة منذ مقتل اليازوريّ ٤٥٠هـ/١٠٥٨م. فعانت البلاد بدءًا من العام ٤٥٧هـ/ ١٠٦٥م محنة قاسية أسهبت المصادر التاريخيّة في وصفها بشيء من المبالغة المعهودة[١١٩].

وزاد في الأمر سوءًا أنّ ناصر الدولة بن حمدان لم يكتفِ مع أنصاره الأتراك بنهب منطقة الريف في الدلتا، وجمع الضرائب من سكّانها، بل لجأ إلى قطع طريق المؤن من الوجه البحريّ إلى العاصمة، ممّا أجبر

---

(١١٦)المقريزيّ، الخطط ٢: ٣٤٧.

(١١٧)التلّيس: مكيال قمح يساوي ١٥٠ رطلًا أو ٨ ويبات. أنظر المقريزيّ، المقفّى ٣: ٣٨٧.

(١١٨)المصدر نفسه: ٣٨٦-٣٨٧.

(١١٩)ابن ميسّر، أخبار: ٣٨، ٥٥؛ أبو المحاسن، النجوم ٥: ١٠-١٥.

الخليفة على قبول شروط المتمرّدين في التحكّم بالمدينة العام ٤٦٢هـ/ ١٠٦٩م[١٢٠]. وكرّر هذا الإجراء مرّة أخرى في العام نفسه. ويُشير المقريزيّ إلى أنّ أعمال النهب والسرقة طالت الأراضي الزراعيّة، فقد أخذ المقطعون الكبار والزعماء المتنفّذون بالاستيلاء عنوة على أراضي الديوان، وضمّها إليهم بدون أن يقوموا بأيّة التزامات ماليّة تجاه الدولة[١٢١].

بيد أنّ بدرًا الجماليّ اتّخذ من ضمن خطّته، الهادفة إلى فرض الاستقرار، سلسلة من الإجراءات الاقتصاديّة ساهمت في وقف حالة التدهور وعودة الحياة الطبيعيّة. فالمقريزيّ يذكر أنّه «أباح الأرض للمزارعين ثلاث سنين حتّى ترفّهت أحوال الفلاّحين واستغنوا في أيّامه»[١٢٢]، وانعكس ذلك على التجارة التي تعرّضت بدورها للكساد بعد أن غادر معظم التجّار البلاد، أيّام الشدّة، خوفًا على أرواحهم وأموالهم، وقد شجّعهم على العودة ما أبداه الجماليّ من إنصاف وضمان أمنهم وسلامتهم[١٢٣]. ويذكر أنّ الجماليّ اهتمّ بالمنشآت العامّة، فقد بنى عددًا من الأبواب في القاهرة كباب زويلة الكبير وباب النصر وباب الفتوح سنة ٤٨٥هـ/ ١٠٩٢م وهي أبواب كانت موجودة لكنّه نقل مكانها أو عدّل فيها[١٢٤]. وشجّع الناس على السكن في القاهرة بعد أن سمح باستعمال أنقاض المساكن التي هجرها أصحابها في الفسطاط[١٢٥]. فعادت المدينة تغصّ بالسكّان. كما استؤنفت في أيّامه حركة الحجّ والتجارة في الطريق الصحراويّ إلى ميناء عيذاب عبر مدينة قوص نحو الحجاز واليمن والهند[١٢٦].

---

(١٢٠)المقريزيّ، الخطط ٢: ١٢٩.
(١٢١)المصدر نفسه ١: ١٥٢.
(١٢٢)المقريزيّ، الخطط ٢: ٢١٠؛ المقفّى ٢: ٤٠١.
(١٢٣)المقريزيّ، الخطط ٢: ٢١٠.
(١٢٤)المرجع نفسه: ٢٠٦-٢٠٨؛ المقفّى ٢: ٣٩٩.
(١٢٥)المقريزيّ، الخطط٢: ١٣١؛ المقفّى ٢: ٣٩٨.
(١٢٦)المقريزيّ، الخطط ١: ٣٥٧؛ ناصر خسرو، سفرنامه: ١١٦-١١٨.

ويذكر المقريزيّ أن خراج مصر أيّام بدر الجماليّ حقّق زيادة ملحوظة، فقد بلغ العام ٤٨٣هـ/ ١٠٩٠م ٣,١ مليون دينار، في حين كان قد وصل عام ٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م إلى ٢,٨ مليون، فتكون الزيادة ٣٠٠ ألف «ممّا أعرب عنه حسن العمارة وشمول العدل»[١٢٧].

على أنّ الأفضل، رغم قلّة اكتراثه بالشؤون الخارجيّة والعسكريّة قبيل الغزو الصليبيّ، واهتمامه بجمع الثروة والتنعّم بها، ومظاهر الأبّهة على حساب الخلافة، فإنّه بالمقابل تابع سياسة أبيه الإصلاحيّة في المجال الاقتصاديّ. فشجّع الحركة التجاريّة وخصّ التجّار بمعاملة حسنة، ولم يلجأ منهم إلى المصادرات[١٢٨]. لكنّه أنفق أموالًا طائلة. فالمؤرّخون يتحدّثون عن ثروة الأفضل التي ورثها عنه الخليفة الآمر ٤٩٥-٥٢٤هـ/ ١١٠١-١١٣٠م بعد مقتل وزيره على نحو أسطوريّ يذكّرنا بحكايات الشرق، ممّا يعكس مدى ثروة مصر وغناها من جهة، ومن جهة أخرى جشع هذا الوزير وهوسه في تكديس الثروة[١٢٩]. وقد لخّص أبو المحاسن هذه الصورة بقوله: «فقد خلّف الأفضل من الأموال والنقود والقماش والمواشي ما يستحيا من ذكره كثرة»[١٣٠].

وتعرّضت الصناعة بدورها لأفدح الأضرار في سنوات الشدّة. فالمعروف أنّ الفسطاط كانت أكبر تجمّع صناعيّ في مصر عدا عن كونها مركزًا تجاريًّا عالميًّا في القرن الأوّل من الحكم الفاطميّ لمصر. فالفاطميّون أرادوا للقاهرة أن تكون مركزًا سياسيًّا وإداريًّا، وحاضرة للخلافة[١٣١]، ممّا ساهم في قيام نوع من التخصّص. وساعد في إعطاء الطابع التجاريّ والصناعيّ للفسطاط وجود ميناء نهريّ ممتاز يتّصل عبر النيل بالوجهين البحريّ والقبليّ، فتصل إليه حاصلات مصر، وينقل عبره

---

(١٢٧)المقريزيّ، الخطط ١: ١٧٨.
(١٢٨)ابن ميسّر، أخبار: ٨٣.
(١٢٩)حول ثروة الأفضل انظر: ابن الطوير، نزهة المقلتين: ٨-٩.
(١٣٠)أبو المحاسن، النجوم ٥: ٢٢٢؛ ابن ميسّر، أخبار: ٧٩.
(١٣١)المقريزيّ، الخطط ٢: ١٨٠.

إلى الخارج منتجات مصر المختلفة. وتصف المصادر المعاصرة أسواق الفسطاط وفنادقها ومخازنها بكثير من الإعجاب[١٣٢]. ويعدّد فيها ابن دقماق أكثر من ستّين مصنعًا للسكّر[١٣٣]. وينقل عن ابن سعيد قوله إنّ «مدينة الفسطاط أرخص أسعارًا من القاهرة لقرب النيل منها، فالمراكب تصل بالخيرات تحطّ بها. وبمدينة الفسطاط مطابخ السكّر ومطابخ الصابون ومسابك الزجاج ومسابك الفولاذ ومسابك النحاس والورّاقات ممّا لا يعمل في القاهرة ولا في غيرها من الديار المصريّة»[١٣٤]. هذا بالإضافة إلى صناعة القسيّ وأنواع القماش الفاخر والصناعات الجلديّة[١٣٥]. بيد أنّ هذا النشاط لم يبقَ له وجود يذكر في مدّة الأزمة. فالحرب الأهليّة دمّرت الكثير من المنشآت، وقتل أو هرب معظم السكّان، وغادرت الجاليات الأجنبيّة إلى المدن الساحليّة، حتّى تحوّلت الفسطاط إلى خراب[١٣٦]، وبقيت كذلك إلى أيّام الأفضل الذي نقل مقرّه إليها بعد أن بنى دار الملك وأتبعه بنقل الدواوين وأجهزة الدولة[١٣٧]، فأخذت الفسطاط تستعيد ماضيها بالتدريج.

ثالثًا - الحالة الاجتماعيّة والقوى المتصارعة

تعود جذور التناقضات الاجتماعيّة في مصر، إبّان النصف الثاني من القرن الخامس الهجريّ/ الحادي عشر الميلاديّ إلى حقبة مبكرة. غير أنّ تلك التناقضات لم تكن معلنة وسافرة. فالفاطميّون الذين عرف عنهم ميلهم إلى التسامح المذهبيّ والعرقيّ، اعتمدوا بالفعل على قوى متعدّدة العناصر. ففي البداية شكّل المغاربة، من مختلف قبائل البربر لا سيّما

---

(١٣٢)حول أسواق الفسطاط انظر: ابن دقماق، الانتصار: ٣٢-٤٦؛ ناصر خسرو، سفرنامه: ١٠٢-١٠٣.

(١٣٣)ابن دقماق، الانتصار: ٤١-٤٦.

(١٣٤)ابن دقماق، الانتصار: ١٠٨.

(١٣٥)المقريزيّ، الخطط ٢: ١٨٥.

(١٣٦)المصدر نفسه: ١٢٦.

(١٣٧)ابن ميسّر، أخبار: ٧٦-٧٧؛ أبو المحاسن، النجوم ٤: ٩٢.

كتامة، الكتلة الرئيسة في الجيش الفاطميّ الذي فتح مصر واستقرّ في العاصمة الجديدة القاهرة منذ أن شَرَعَ في بنائها جوهر الصقليّ سنة ٣٥٨هـ/٩٦٨م[١٣٨]. ودخل عنصر الصقالبة، وهم رقيق من أصول أوربيّة، في بنية هذا الجيش، وإن كلّفوا بمهامّ ذات طابع خاصّ كالحراسة أو خدمة الخلفاء والقادة.

غير أنّ عنصرًا جديدًا ازداد حجمه وأثره في خلافة العزيز بالله ٣٦٥-٣٨٦هـ/٩٧٥-٩٩٦م، هو عنصر الأتراك الذي أخذ يتسرّب من العراق وفارس إلى مصر عبر بلاد الشام. وكان الأتراك مستعدّين لتقديم خدماتهم العسكريّة التي اشتهروا بها مقابل أعطيات محدّدة. فعمد العزيز إلى اصطناعهم وتقديمهم على البربر ممّا أوقع التحاسد بين الطرفين[١٣٩]. وفي خلافة الحاكم فتح الباب أمام السودان للدخول في الجيش المصريّ على سبيل الشراء. وقد استجاب هذا الخليفة لإلحاحهم في شرائهم واصطناعهم[١٤٠]. ولم يحلّ القرن الخامس/الحادي عشر حتّى كان العبيد يمثّلون قوّة اجتماعيّة مهمّة، حتّى إنّ أمّ المستنصر كانت من السودان، وهي التي ساهمت في زيادة أعدادهم، وشجّعتهم وساندتهم لدى تفجّر الحروب بينهم وبين الأتراك، عدا عن نفوذها في البلاط، ودورها البارز في تقرير شؤون السياسة الداخليّة والاقتصاديّة[١٤١].

وهكذا عرف في مصر الفاطميّة نظام الطوائف العسكريّة، وهو تعبير ذو مدلول مزدوج إثنيّ - عسكريّ. وبينما شكّل المغاربة والأتراك والسودان القوى الرئيسة في الجيش المصريّ، فقد وجدت عناصر أخرى أقلّ أهمّيّة كالصقالبة والديلم والروم، واستمرّ العرب يمارسون تأثيرهم من خلال البنى القبليّة التي انتشرت في مصر، ولم يشكّلوا فرقًا نظاميّة في الجيش الفاطميّ بل قدّموا خدمات محدّدة في ظروف مختلفة.

---

(١٣٨)المقريزيّ، المقفّى ٣: ٨٣-٩٥.

(١٣٩)ابن سعيد، المغرب: ١٠٤-١٠٥؛ المقريزيّ، المقفّى ٢: ٣٠٩.

(١٤٠)ابن سعيد، المغرب: ٦٧.

(١٤١)المقريزيّ، المقفّى ٣: ٣٦٨-٣٧٤؛ الخطط ٢: ١٢٧-١٢٨.

إحتفظت القوى الثلاث الكبرى في الجيش المصريّ بمزايا خاصّة جعلتها طبقة ذات امتيازات، وإن كان موقع كلّ منها وحصّته يختلفان مع اختلاف الظروف وتبدّل ميزان القوى. وشكّل أمراء هذه الفرق وقادتها ارستقراطيّةً عسكريّة لها مصالحها ونفوذها المتنامين. وشارك العسكر في امتيازاتهم الفئة العُليا من رجال الدولة، وكبار موظّفي الدواوين وحاشية القصر، ورجال القضاء والدعوة[١٤٢]، فضلًا عن كبار التجّار والوجهاء. فامتلكوا الثروات وساهموا في الشؤون العامّة: هذه الارستقراطيّة الكبرى تسلّم العسكر قمّتها منذ خمسينات القرن الخامس/الحادي عشر[١٤٣].

وبالمقابل وجدت طبقة أخرى قوامها عوامّ المدن من الحرفيّين والصنّاع وأصحاب المهن والعمّال والأجراء والباعة والعاطلون عن العمل. في حين استقرّ في الريف بوجهيه البحريّ والقبليّ أعداد كبيرة من الفلاّحين الذين كانوا متأثّرين إلى حدّ كبير بأوضاع الدولة ومياستها، وقد كانوا ضحيّة الأزمة الشاملة التي عصفت بالدولة في سنين الشدّة ٤٥٧-٤٦٦هـ/١٠٦٤-١٠٧٣م[١٤٤].

ورغم الدور المهمّ الذي مثّله المغاربة في تاريخ الدولة الفاطميّة، فإنّنا نلاحظ خضوعهم لسيّدهم الخليفة في المدّة الأولى من حكم الفاطميّين مصر. وتصف المصادر شكوى أهل مصر من محاولة المغاربة السكنى في بيوتهم بالقوّة، ومبادرة الخليفة المعزّ إلى إخراجهم من الفسطاط وإلزامهم بالسكن في عين شمس سنة ٣٦٣هـ/٩٧٣م[١٤٥]. ولكنّ الأمر اختلف منذ خلافة الحاكم ٣٨٦-٤١١هـ/٩٩٦-١٠٢٠م حيث ظهرت مؤشّرات تمرّد لدى المغاربة الذين طالبوا بعزل الوزير عيسى بن

---

(١٤٢)أنظر تصنيف رجال الدولة الفاطميّة في المقريزيّ، الخطط ٢: ٢٤٠-٢٤٣؛ ومرتباتهم: القلقشنديّ، صبح ٣: ٤٩٠-٥٣٢.

(١٤٣)أنظر حول تطاول العسكر على الخلافة أيّام الأزمة الكبرى، ابن ميسّر، أخبار: ٥٨.

(١٤٤)المقريزيّ، الخطط ٢: ٣٠ يقول: «والنيل يمرّ وينزل فلا يجد مَن يزرع».

(١٤٥)ابن ميسّر، أخبار: ١٦٤.

نسطورس والاستعاضة عنه برجل من المغاربة[١٤٦]. وتمّ لهم ذلك بالفعل حيث تسلّم الحسن بن عمّار «وأمر بتقرير أحوالهم فيما يطلق لهم من الرزق واستحلافهم فقرّر الأمر بينهم وبين الخليفة بعد خطاب طويل على أن يطلق لهم ثماني إطلاقات في كلّ سنة..»[١٤٧]. وفي العام التالي ٣٨٧هـ/٩٩٧م اصطدم الأتراك بالمغاربة، فابن عمّار الذي «بالغ في تقريب كتامة وأكثر من العطاء لهم، وقطع أكثر رسوم أولياء الدولة من الأتراك، وغيرهم»، تعرّض لهجوم وألزم بالإقامة في منزله[١٤٨].

بدءًا من خلافة المستنصر نشهد تراجعًا ملموسًا في نفوذ المغاربة، حيث تكرّس استخدام مصطلح آخر يُشير إلى وجود قوى مقابلة، ونعني به «المشارقة»[١٤٩]، وإذا كان مصطلح «المغاربة» يدلّ بوضوح على قبائل البربر القادمة من المغرب، وقد يدخل بضمنه الصقالبة، فإنّ مصطلح المشارقة بقي فضفاضًا، يدخل فيه بقيّة العناصر وإن شكّل الأتراك في تلك الآونة، والأرمن فيما بعد، عموده الفقريّ.

وقد لاحظنا الأثر الذي تركه الصراع الذي نشب بين القوّتين اللتين برزتا أيّام المستنصر وهما الأتراك والسودان، والذي حسم لصالح الأتراك منذ عام ٤٦١هـ/١٠٦٨م[١٥٠]. هذا الصراع الذي اتّخذ هيئة حروب أهليّة وتخلّله أعمال النهب والحرق وقطع الطرق والمصادرات، لم تقف نتائجه وآثاره بانتهائه، بل بقي الأتراك في سياق تمرّدهم على الخليفة يمارسون سياسة التخريب ذاتها ممّا جرّ على الزراعة أسوأ كارثة، فهرب معظم سكّان الأرياف من أراضيهم، وأصبح النيل يفيض في بعض السنوات بدون أن يجد مَن يعمل في الأرض[١٥١]. على أنّ نظام القنانة لم يكن

---

(١٤٦)قتل ابن نسطورس عام ٣٨٧هـ/٩٩٧م. ابن ميسّر، أخبار: ١٧٩-١٨٠.
(١٤٧)ابن ميسّر، أخبار: ١٧٨؛ ابن الصيرفيّ، الإشارة: ٥٥-٥٦.
(١٤٨)ابن ميسّر، أخبار: ١٨١؛ المقريزيّ، المقفّى ٣: ٤٣٣-٤٤١.
(١٤٩)السجلّات المستنصريّة، ٥٦: ص ١٨٣؛ ابن القلانسيّ، ذيل: ٤٩.
(١٥٠)ابن ميسّر، أخبار: ٣٣؛ المقريزيّ، الخطط ٢: ١٢٨.
(١٥١)المقريزيّ، الخطط ٢: ١٣٠؛ ابن سعيد، المغرب: ٧٩.

معروفًا في العصر الفاطميّ، بل أدخله الأيّوبيّون إلى مصر مع قواعد الإقطاع العسكريّ. فأصبحت الأرض المقطّعة بمَن عليها من الفلاّحين حقًّا لصاحب الإقطاع ما دام يؤدّي واجباته تجاه الدولة[١٥٢].

ذكرنا أنّ القاهرة بنيت لتكون حصنًا عسكريًّا أو مركزًا إداريًّا[١٥٣]. فأفردت فيها الأحياء لسكن الجند، واختصّ المغاربة في معظمها ثمّ تلاهم الأتراك والديلم ولحقهم السودان. ويُشير ابن دقماق إلى أنّ خطط القاهرة نسبت إلى الجماعات التي استقرّت فيها منذ القديم، مثل كتامة وزويلة والروم والبرقيّة والباطليّة[١٥٤]، ويضيف المقريزيّ حارة الأتراك وحارة الديلم[١٥٥]. وسوف يتّسع نطاق هذه الحارات والعناصر المنسوبة إليها مع بداية القرن الخامس/الحادي عشر.

ويلاحظ أنّ طوائف الجند في مصر تنسب من حيث التسمية إلى أكثر من مرجع فمنها ينسب إلى أرومة عرقيّة كالأتراك والديلم والعرب والأرمن والروم والصقالبة، ومنها إلى عائديّة قبليّة مثل كتامة وصنهاجة ولواتة، أو إقليم كالسودان، أو إلى خليفة أو حاكم كالعزيزيّة والكافوريّة والإخشيديّة، أو إلى قائد أو خادم كالفرحيّة والشرابيّة والجيوشيّة إلخ[١٥٦].

وإذا كانت القسطاط قد اختصّت بسكناها، منذ الفتح، بطون القبائل العربيّة إلى جانب القبط السكّان الأصليّين، فإنّها أصبحت في العصر الفاطميّ تغصّ بمختلف الأجناس والأديان والمذاهب. فقد عاش فيها مثلًا أعداد كبيرة من اليهود الذين عملوا في الإدارة والصيرفة والتجارة والطبّ والصياغة، من دون أن يعرفوا فيها ما يدعى بنظام الغيتُو Ghetto حيث سمح لهم المصريّون بالعيش بين أظهرهم بلا تمييز[١٥٧]. هذا إضافة

---

(١٥٢)المقريزيّ، الخطط ١: ١٥٣.

(١٥٣)المقريزيّ، الخطط ٢: ١٨٠.

(١٥٤)ابن دقماق، الانتصار: ٣٧.

(١٥٥)المقريزيّ، الخطط: ١٧٧.

(١٥٦)المقريزيّ، الخطط ٢: ٣٢٢-٣٢٣، ٣٢٥، ٤٢٠-٤٢٦.

(١٥٧)تشير أوراق الجنيزة بالقاهرة إلى مدى تسامح الفاطميّين تجاه اليهود.

إلى النصارى من القبط والروم والأرمن. وباستثناء الإجراءات التي اتّخذها الخليفة الحاكم ضدّ أهل الذمّة في الفترة ٣٩٥-٤٠٣هـ/ ١٠٠٥-١٠١٣م[١٥٨]، فإنّ الخلافة الفاطميّة وفّرت لهم مناخًا من التسامح نادرَ المثال في العصر الوسيط. وتشير قائمة الوزراء ورؤساء الدواوين والمستشارين إلى مدى اعتماد الفاطميّين على أهل الذمّة، وعلى أتباع المذاهب الأخرى من المسلمين في إدارة شؤون الدولة، والقيام بأعباء الحكم[١٥٩].

أمّا في الثغور الساحليّة، وخاصّة الإسكندريّة ودمياط ورشيد وتنّيس، فإنّ التنوّع الإثنيّ أوضح منه في العاصمة، بل إنّ الأكثريّة فيها أو في بعضها على الأقلّ تتشكّل من أصول مختلفة. وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى كونها مراكز للتجارة الدوليّة، ومنافذ تجاريّة على المتوسّط.

يضاف إلى ما ذكرناه أنّ بعض المناطق في مصر عرفت استقرار جماعات قبليّة، أو خضعت لسيطرة قوى محلّيّة. فبعض القبائل العربيّة مثل جهينة والجعافرة والثعالبة سكنت الصعيد، وأخرى مثل قيس وفزارة وسليم استقرّت في الوجه البحريّ[١٦٠]، في حين سيطر السودان على معظم الصعيد وعلى قطاعات واسعة من الفسطاط وبعض أحياء القاهرة، واختصّ المغاربة، وخاصّة لواتة[١٦١]، بمحيط الإسكندريّة والوجه البحريّ، لكنّ الأتراك لم يعد لهم قوى تذكر خارج العاصمة.

وإذا كان الصراع بين القوى المتنافسة قد برز أيّام الحاكم بين المغاربة والأتراك، فإنّه اتّخذ طابعًا سياسيًّا تحكّم الخليفة بوتيرته. ولجأ إلى إقامة توازن بين القوّتين. ولعلّه أراد من الاعتماد على السودان تحقيق هذا التوازن، فزاد عددهم بالتدريج[١٦٢]. وحين حلّ عهد المستنصر

---

(١٥٨)ابن سعيد، المغرب: ٥٢-٥٣؛ المقريزيّ، الخطط ٢: ٢٥٠-٢٥٢.

(١٥٩)محمّد جمال سرور: الدولة الفاطميّة: ٨٦-٩٠.

(١٦٠)ابن ميسّر، أخبار: ٤١-٤٤؛ المقريزيّ، المقفّى ٢: ٣٩٨.

(١٦١)ابن ميسّر، أخبار: ٥٨؛ المقريزيّ المقفّى ٢: ٣٩٨.

(١٦٢)ابن سعيد، المغرب: ٦٧.

أصبح الأتراك قوّة يصعب ضبطها سيّما وأنّ المغاربة انسحبوا من الحلبة بعد مقتل زعيمهم الحسن بن نجّار على يد الأتراك سنة ٣٩٠هـ/ ٩٩٩م[١٦٣]. وتحوّلوا إلى عنصر ثانويّ، فاضطرّ إلى الإكثار من السودان حتّى بلغ تعدادهم وفق بعض المصادر خمسين ألفًا[١٦٤].

وتشير مجريات الصراع الذي دار بين الطرفين، الأتراك والسودان، بدءًا من عام ٤٥٤هـ، إلى أنّ السودان، رغم تفوّقهم العدديّ على الأتراك، فقد أصيبوا بخسائر فادحة في معارك القاهرة والصعيد والإسكندريّة[١٦٥]. ومع وصول بدر الجماليّ سنة ٤٦٦هـ/ ١٠٧٣م كان العبيد قد خسروا معظم مواقعهم. وانكفأ والي الصعيد منذ عام ٤٦١هـ/ ١٠٦٨م. ومع ذلك فقد هاجمهم الجماليّ سنة ٤٦٧هـ/ ١٠٧٤م[١٦٦].

لقد غدا الأرمن القوّة الأبرز منذ تسلّم الجماليّ السلطة، وأخذ عددهم يتزايد بالتدريج بفضل سيل الوافدين الأرمن الذين كانوا قد غادروا آسيا الصغرى منذ أن طحنتهم حروب السلاجقة مع الأمبراطوريّة البيزنطيّة، وبالتحديد بعد موقعة ملاذكرد العام ٤٦٣هـ/ ١٠٧١م حيث أخذ بعض الأرمن بالتوجّه إلى بلاد الشام ومنها إلى مصر[١٦٧].

بيد أنّ الأرمن لم يشكّلوا أكثريّة في الجيش المصريّ، بل سيطروا على المراكز القياديّة والمفاصل الأساسيّة فيه، وحلّوا محلّ الأرستقراطيّة التركيّة التي اضمحلّت سياسيًّا. وقد حاول المستنصر بعد وفاة الجماليّ في جمادى الأولى ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م التخلّص من نفوذ الأرمن، بإحياء التوازن مع الأتراك. فقد أراد أن يعهد بالوزارة إلى أحد أميرين تركيّين كانا يتنازعان هذا المنصب، هما نصر الدولة أفتكين، وأمير الدولة لاوون[١٦٨]. وحين قُلّد هذا الأخير الوزارة أعلن قادة الجيش تمرّدهم

---

(١٦٣)قتل الأتراك ابن عمّار سنة ٣٩٠هـ/٩٩٩م. المقريزيّ، المقفّى ٣: ٤٤٠.

(١٦٤)المقريزيّ، الخطط ٢: ١٢٦-١٢٧؛ ابن ميسّر، أخبار: ٣١.

(١٦٥)ابن ميسّر، أخبار: ٣٢-٣٣؛ المقريزيّ، الخطط ٢: ١٢٨.

(١٦٦)السجلّات المستنصريّة: ٥٧، ص ١٨٨؛ المقريزيّ، المقفّى ٢: ٣٩٨-٣٩٩.

(١٦٧)ابن ميسّر، أخبار: ٥٢-٥٣؛ ابن الطوير، نزهة: ٤٦.

(١٦٨)ابن ميسّر، أخبار: ٥٤.

وهدّدوا الخليفة، «فقال المستنصر إذا أقمنا قصبة امتثل أمرنا، فقالوا إن أقمت هذه القصبة قطعناها بهذه السيوف، وجرّدوا أسيافهم فأمر بإحضار الأفضل ورتّبه مكان أبيه»[١٦٩]. وهكذا فشلت خطّة الخليفة وعاد الأرمن إلى الحكم من جديد في شؤون الدولة وتوجيه السياسة العامّة وفق مصالحهم، حتّى يمكن القول إنّ الطابع الأرمنيّ في الحكم غدا سمة من سمات هذه المدّة[١٧٠].

الخاتمة

وهكذا يبدو لنا أنّ أوضاع الخلافة الفاطميّة عشيّة اندلاع الحروب الصليبيّة كانت قد آلت إلى تغيّرات جذريّة، ذلك أنّ قوى جديدة تمكّنت من حسم صراعاتها على السلطة على حساب الخلافة التي تحوّلت إلى واجهة رمزيّة لا مضمون فعليًّا لها. وغدت السياستين الداخليّة والخارجيّة تُرسمان وتقرّران من قبل الحاكم الفعليّ، أو السلطان[١٧١] الذي مثّل مصالح فئات من العسكر في غالب الأحيان، ممّا يدعو المرء للتحفّظ تجاه القول بأنّ سياسة مصر الخارجيّة في هذه الفترة كانت سياسة فاطميّة بالمعنى الفعليّ. سيّما إذا قارنّا بينها وبين السياسة المصريّة في عصر الخلفاء على امتداد القرن الأوّل من حياة الدولة الفاطميّة ٣٥٨هـ/ ٩٦٨م- ٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م، والتي ارتكزت إلى مقوّمات إستراتيجيّة واضحة، عمادها خيار الشرق، وبناء أمبراطوريّة عالميّة تحلّ مكان الدولتين الكبيرتين العبّاسيّة والبيزنطيّة[١٧٢]. وليس من قبيل المصادفة أن يعمل

---

(١٦٩)إبن الصيرفيّ: الإشارة: ٩٩.

(١٧٠)المقريزيّ، المقفّى ٢: ٤٠٢.

(١٧١)إستخدمت هذه العبارة للدلالة على انفراد الوزراء بالحكم وضعف الخلفاء: القلقشنديّ، صبح الأعشى ١٠: ٨٠، ٣١٠؛ المقريزيّ، الخطط ٢: ١٦٤.

(١٧٢)لاحظ موقف المعزّ الفاطميّ من هذه المسألة في حواراته مع شيوخ كتامة، وأنّه «مشغول بكتب تردّ عليّ من المشرق والمغرب أجيب عنها بخطّي...» و«اعلموا أنكم إذا لزمتم ما آمركم به رجوت أن يقرّب الله علينا أمر المشرق كما قرّب أمر المغرب...». ابن سعيد، المغرب: ٤١.

الفاطميّون على تحقيق التفوّق البحريّ في المتوسّط منذ بداية القرن الرابع/العاشر، وأن يستخدموا قاعدتهم في صقليّة لغزو الممتلكات البيزنطيّة في جنوب إيطالية، حتّى فتحوا جنوة سنة ٣٣٣هـ/٩٤٥م، وأغاروا على كورسيكة وسردينية ووصلوا حتّى ساحل الريفيرا[١٧٣]، وشهدت الجبهة الفاطميّة - البيزنطيّة شمال المتوسّط معارك متواصلة حقّق فيها الفاطميّون العديد من الانتصارات، ولعلّ أبرزها معركة رمطة ٣٥٤هـ/٩٦٥م التي تلقّى فيها جيش الإمبراطور نقفور فوكاس هزيمة منكرة على يد والي الفاطميّين في صقليّة الحسن بن عليّ الكلبيّ[١٧٤].

ثمّ إنّ الجبهة البيزنطيّة الفاطميّة اتّسعت بعد انتقال الخلافة الفاطميّة إلى مصر سنة ٣٥٨هـ/٩٦٨م لتشمل الخطوط التقليديّة البرّيّة بين المسلمين والبيزنطيّين. ولم يتمكّن الخلفاء الفاطميّون فقط من إيقاف توسّع البيزنطيّين الذين استولوا على حلب سنة ٣٥١هـ/٩٦٢م ووصلوا في غزواتهم حتّى بيت المقدس وتخوم بغداد، بل حقّقوا انتصارات مهمّة جعلت الإمبراطور البيزنطيّ باسيل الثاني يوقف حروبه مع البلغار في أوربّة[١٧٥] ويتّجه إلى آسيا لمواجهة الخطر الفاطميّ، الذي لخّصته رسالة حاكم حلب الحمدانيّ إلى الأمبراطور سنة ٣٨٤هـ/٩٩٤م إذ قال فيها: «متى أخذت حلب، أخذت إنطاكية، ومتى أخذت إنطاكية أخذت القسطنطينيّة»[١٧٦]. ومعروف أنّ الخليفة العزيز كان على رأس جيشه المتّجه لقتال الروم حين توفّي سنة ٣٨٦هـ/٩٩٦م[١٧٧]. وحقّق الفاطميّون في خلافة الحاكم انتصارين مهمّين على البيزنطيّين، الأوّل بحريّ هَزم فيه الأسطول الفاطميّ البيزنطيّين في مياه صور عام ٣٨٨هـ/٩٩٨م، والآخر

---

(١٧٣)أنظر: عبد المنعم ماجد، العلاقات بين الشرق والغرب: ١٠٨-١٠٩.

(١٧٤)المقريزيّ، المقفّى ٣: ٤٣٦.

(١٧٥)ابن القلانسيّ، ذيل: ٤٢-٤٤.

(١٧٦)ابن القلانسيّ، ذيل: ٤٣.

(١٧٧)ابن ميسّر، أخبار: ١٧١-١٧٢. كان الأمبراطور يرحنّا زيمسكيس (الشيشق) يرى أنّ الفاطميّين أشدّ عداوة له من العبّاسيّين. ستيفن رنسيمان، تاريخ الحروب الصليبيّة ١: ٥٤-٥٥.

برّيّ حين لاحق جيش ابن الصمصامة البيزنطيّين حتّى أبواب إنطاكية، وبالغ ابن القلانسيّ حين يصف الجيش الفاطميّ المنتصر وهو يعود برفقة عشرة آلاف رأس من الروم وألفي أسير. وقد جرت المعركة القاصلة قرب أفامية عام ٣٨٧هـ/ ٩٩٧م[١٧٨].

والسهولة التي تخلّى بها الفاطميّون عن المغرب لم تكن ناجمة عن ضعف في قواهم العسكريّة والماديّة، بل تعود ضمنًا إلى اعتبارهم مرحلة المغرب أولى حلقات مشروعهم مثلما كانت مصر المرحلة الثانية. ذلك المشروع الذي يتضمّن إعادة ترتيب أوضاع العالم الإسلاميّ وفقًا لمنظور الدعوة الفاطميّة، وبناء دولة عظمى تتحكّم في طرق التجارة العالميّة وتضع نهاية للنفوذ البيزنطيّ[١٧٩] عبر تحويل المتوسّط وغرب آسيا إلى مجال إقليميّ يخصّ هذه الدولة الإسلاميّة.

بيد أن مجريات التاريخ لم تخدم هذه الإستراتيجيّة، ذلك أنّ الحامل الماديّ الاجتماعيّ لها كان خاضعًا لاشتراطات تاريخيّة محدّدة. فكما لاحظنا، كان الفاطميّون مضطرّين إلى الاعتماد على المغاربة البربر الذين حقّقوا لهم الخطوة الأولى المشار إليها والتي تضمّنت أيضًا السيطرة على المتوسّط والانطلاق من القاعدة الإستراتيجيّة صقليّة للتحكّم في أوربّة الجنوبيّة. كما أنجز المغاربة الخطوة المصريّة. غير أنّهم أخفقوا في المرحلة الثالثة والقاضية بالسيطرة على بلاد الشام، ولعلّ هذا الإخفاق هو الذي قاد إلى تحطّم الاندفاعة الفاطميّة، وانعكس هذا الفشل إلى ردّ فعل داخليّ تجلّى على شكل تفجّرات داخليّة اجتماعيّة اقتصاديّة، وانحلال في الدولة، وبالتالي انهيار متدرّج انتهى إلى قيام سلطة تتحكّم فيها قوى وأفراد تنتهي طموحاتهم بحدود الحفاظ على مصالحهم الشخصيّة، تمامًا كما هو الحال مع الخلافة العبّاسيّة التي تحوّلت إلى يافطة شرعيّة عمل

---

(١٧٨) ابن القلانسيّ، ذيل: ٥١-٥٢.

(١٧٩) المقريزيّ، المقفّى ٣: ٩٥؛ وانظر: عبد المنعم ماجد، العلاقات: ١٠٦-١٠٧، ١١٦-١١٧؛ أ. ف. السيّد: الدولة الفاطميّة: ٨٥، ١٢٢، ١٣٣ - ١٣٤.

خلفها الغزّ الأتراك على تحقيق توسّعهم وإقامة دويلاتهم.

ولعلّ انفراد المشروع الفاطميّ بتوفير الأساس الإيديولوجيّ الدعاويّ المنظّم يعتبر ميزة بالغة الأهمّيّة، كان من الممكن، لو تهيّأ لها الشرط السياسيّ المناسب، أن تجعل من الدولة الإسلاميّة العالميّة حقيقة واقعة، سيّما إذا لاحظنا أنّ الإطار النظريّ لهذه الدعوة لم يكن مغلقًا على قبيلة أو عنصر أو منطقة جغرافيّة، بل تميّز بانفتاحه رغم طبيعة النشاط السرّيّ ومصاعبه. ويعزّز هذا القول مبدأ التسامح الدينيّ والفكريّ الذي اتّصفت به الدعوة على العموم.

وخلاصة القول إنّ الخلافة الفاطميّة في مصر لم تكن في حالة تمكّنها من مواجهة الأخطار الخارجيّة التي هدّدت مصيرها، وكان عليها أن تواجه الخطر السلجوقيّ منذ النصف الثاني للقرن الخامس/الحادي عشر[١٨٠]، يليه الخطر الصليبيّ في أخريات هذا القرن. وكان من سوء حظّ الدولة الفاطميّة في مصر أنّ الوجود الصليبيّ لم يكن مجرّد اندفاعة عسكريّة سياسيّة (للدولة البيزنطيّة المجاورة) قابلة لأن يردّ عليها بإجراء مماثل، بل كان وجودًا من نوع آخر، لم يقدّر أبعاده ومخاطره لا المسلمون وحسب، بل والبيزنطيّون أيضًا[١٨١].

---

(١٨٠)ابن القلانسيّ، ذيل: ١٢١: ففي عام ٤٨٥هـ/١٠٩٢م يزحف ملكشاه السلجوقيّ بجيشه من أصفهان «معولًا على قصد مصر لتملّكها». وكان أبوه ألب أرسلان يطمح في الاستيلاء على بلاد الشام والقضاء على الدولة الفاطميّة وقد أرسل جيشه إلى حلب لهذه الغاية عام ٤٦٢هـ/١٠٦٩م. وشكّل احتلال الأتراك على يد أتسز التركمانيّ لفلسطين ودمشق منذ عام ٤٦٣هـ/١٠٧٠م جزءًا من الخطّة الأصليّة. انظر: ابن القلانسيّ، ذيل: ٩٩؛ أبو المحاسن، النجوم ٥: ٨٧؛ د. سهيل زكّار: مدخل إلى تاريخ الحروب الصليبيّة: ٦٥ - ١٥٥.

(١٨١)ستيفن رنسمان، تاريخ الحروب الصليبيّة ١: ١٨٤-١٨٥؛ ق.ع. قاسم: ماهيّة الحروب الصليبيّة: ١١ - ١٥؛ م. زابوروف: الصليبيّون في الشرق: ١٣ - ١٤.

إبن الأثير (عليّ بن محمّد): الكامل في التاريخ، القاهرة، ١٣٤٨هـ.
إبن تغري برديّ (أبو المحاسن): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصريّة، القاهرة، د.ت.
إبن خلّكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق د. إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، د.ت.
إبن دقماق (إبراهيم بن محمّد): الانتصار لواسطة عقد الأمصار، تحقيق لجنة إحياء التراث العربيّ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.
إبن سعيد: المُغرب في حُلى المَغرب، وزارة الثقافة، القاهرة، ١٩٧٠.
إبن الصيرفيّ (تاج الرئاسة عليّ): الإشارة إلى مَن نال الوزارة والقانون في ديوان الرسائل، تحقيق د. أيمن فؤاد سيّد، الدار المصريّة اللبنانيّة، القاهرة، ١٩٩٠.
إبن الطوير (أبو محمّد): نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، تحقيق أيمن فؤاد سيّد، المعهد الألماني للأبحاث الشرقيّة، بيروت، ١٩٩٢.
إبن القلانسيّ: ذيل تاريخ دمشق، تحقيق أميدروز (*H.F. Amedroz*)، مطبعة الآباء اليسوعيّين، بيروت، ١٩٠٨.
إبن مماتي (الأسعد): كتاب قوانين الدواوين، تحقيق عزيز سريال عطيّة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١.
إبن ميسّر (تاج الدين محمّد بن عليّ): أخبار مصر، تحقيق د. أيمن فؤاد سيّد، المعهد العلميّ الفرنسيّ للآثار الشرقيّة بالقاهرة، القاهرة، ١٩٨١.
رنسيمان (ستيفن): تاريخ الحروب الصليبيّة، ترجمة السيّد الباز العرينيّ، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨١.
زابوروف (ميخائيل): الصليبيّون في الشرق، ترجمة إلياس شاهين، موسكو، ١٩٨٦.
زكّار (د. سهيل): مدخل إلى تاريخ الحروب الصليبيّة، دمشق، ١٩٧٤.
السجلّات المستنصريّة، تحقيق عبد المنعم ماجد، دار الفكر العربيّ، القاهرة.

سرور (محمّد جمال الدين): الدولة الفاطميّة في مصر، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ١٩٥٤.
السيّد (أيمن فؤاد): الدولة الفاطميّة في مصر، تفسير جديد، القاهرة، ١٩٩٢.
قاسم (قاسم عبده): ماهيّة الحروب الصليبيّة، الكويت، ١٩٩٠.
القلقشنديّ (أبو العبّاس): صبح الأعشى، القاهرة، ١٩١٠-١٩٢٠.
ماجد (عبد المنعم): العلاقات بين الشرق والغرب، مكتبة الجامعة العربيّة، بيروت، ١٩٦٦.
المقريزيّ (تقيّ الدين أحمد): إتّعاظ الحنفاء بأخبار الأئمّة الفاطميّين الخلفاء، القاهرة، ١٩٦٧ - ١٩٧٣.
المقريزيّ (تقيّ الدين أحمد): إغاثة الأمّة بكشف الغمّة، القاهرة، ١٩٥٧.
المقريزيّ (تقيّ الدين أحمد): الخطط المقريزيّة، مكتبة إحياء العلوم، الشيّاح (لبنان)، د.ت.
المقريزيّ (تقيّ الدين أحمد): المقفّى الكبير، تحقيق محمّد اليعلاويّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٩٩١.
ناصر خسرو: سفرنامه، نقله إلى العربيّة يحيى الخشّاب، القاهرة، ١٩٧٠.